

المختصر

تهذيب شرح السّنوسيّة

تصنيف أ.د. الشيخ سعيد فودة

اعتنى به

زياد حبّوب أبو رجائي

المحتويات

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين وأصلي وأسلم وأبارك على سيدنا محمد .

اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما يرضيك عنا .

وبعد ؛

علم الكلام من أشرف العلوم لشرف ما ينبني عليه وهو علم أحكام الله تعالى ولشرف ما يقود إليه من ايمان بوجود الله تعالى وصدق انبيائه وكتبه...

وهو مخصص لأهل العلم أما غيرهم ممن يخشى عليهم الخوض في علم الكلام أساسا لضعف التحصيل العلمي او من العوام الوقوع في الشبهة والضلال لهذا الاشكال كان محمل منع السلف من الاشتغال بعلم الكلام كما قال ابن الهمام في المسايرة[١] وقال مثله الزركشي في تشنيف المسامع على شرحه جمع الجامع:

"وقد يتوهم أن هذا مذهب الشافعي رضي الله عنه وغيره من السلف، لنهيهم عن علم الكلام والاشتغال به، ولا شك أن منعهم منه ليس هو لأنه ممنوع مطلقا، كيف وقد قطع أصحابه بأنه من فروض الكفايات؟ وإنما منعوا منه لمن لا يكون له قدم صدق في مسائل التحقيق فيؤدي إلى الارتياب والشك والكفر وذلك البيهقي في (شعب الإيمان) هذا قال: وكيف يكون الذي يتوصل به إلى معرفة الله تعالى وعلم صفاته ومعرفة رسله، والفرق بين النبي الصادق والمتنبي

(١) (المسامرة ص١٢)

مذموما أو مرغوبا عنه؟. ولكنهم لإشفاقهم على الضعفة أن يبلغوا ما يريدون منه فيضلوا نهوا عن الاشتغال به وقد بسط الحليمي الكلام على تعلمه إعدادا لأعداء الله تعالى، وقال غيره: إن القصد من هذا الخلاف أن الواجب هل هو من فروض الأعيان فلا يجزئ العوام صحيح الاعتقاد بالتقليد أو من فروض الكفايات إذا قام به العلماء سقط عن غيرهم؟ وهو الصحيح.

لقد ذمّ الائمة الاربعة علم الكلام الفلسفي الذي بنى أصوله على العقل مع تغييب كامل للنقل ، أما علم الكلام المحمود الذي يرد شبهات الفلاسفة والمشككين والملاحدة عن الشرع الحكيم بطريق العقل .

قال ابن كثيرِ في التفسير: وقد روينا في مسند الإمام أحمد أن هرقل كتب إلى النبي ﷺ إنك دعوتني إلى جنة عرضها السماوات والأرض، فأين النار؟ فقال النبي ﷺ: سبحان الله فأين الليل إذا جاء النهار؟

وقال الأعمش وسفيان الثوري وشعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب: إن ناساً من اليهود سألوا عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن جنة عرضها السماوات والأرض، فأين النار؟

فقال لهم عمر: أرأيتم إذا جاء النهار أين الليل؟ وإذا جاء الليل أين النهار؟ فقالوا: لقد نزعت مثلها من التوراة. رواه ابن جرير من ثلاث طرق.....

لعل ذلك ان تكون اشارة مستفادة منها ان نجادل المخالفين باشكالياتهم وبنفس الاسلوب وهذا ديدن علم الكلام عند اهل السنة.

وهذا الامام الشافعي يناقش بشر المريسي المعتزلي ... ثم نهاه عن علم الكلام

وكان أحمد بن حنبل من أشد الناس على عبد الله بن سعيد بن كلاب، وعلى أصحابه مثل الحارث وغيره ا.هـ

وليس الامر شهية في ادخال علم جديد لم يكن في عهد السلف ... فلو ترك اهل السنة هؤلاء لانتشرت افكار نحن في غنى عنها...

عكس ما يحاول الحشوية المعاصرة اظهاره !!

قال الجلال السيوطي : قال امام الحرمين : ولو بقي الناس على ما كانوا عليه لنهينا عن التشاغل به. أما إذا ظهرت البدع، فهو فرض كفاية، لإزالة الشبه، فإن ارتاب أحد في أصل منه لزمه السعي في إزاحته. قال النووي في شرح المهذب: فإن فُقد الأمران فحرام[١]

ليس من ثمرة "علم الكلام" إلا الاستدلال به على صحة العقيدة فهو مقصود لا لذاته. وهو قول الجمهور وإلا فإن البعض يعتبره من علوم المقاصد لحديث جبريل عليه السلام عن الاسلام والايمان والاحسان

والحق اقول أنّ للاشاعرة القدماء حق على اهل السنة بان حافظوا على قوام المسلمين من ان تتخطفهم الشبهات القوية من اعتداء علم الكلام المعتزلي[٢] وعلم الكلام الفلسفي...

---

(١) (الاشباه والنظائر ٤١٦)

(٢) المبني على تقديم العقل على النقل كليةً

وقد أحسن أجدادنا منذ أبي الحسن الاشعري واتباعه من اهل السنة في الرد على علم الكلام الفلسفي الذي يقوده ابن سينا والفارابي وابن رشد ومن تبعهم من الفلاسفة المشّائين اضافة الى علم الكلام المعتزلي الذي كان يقوده بِشْر المرّيسي ولو ترك الاشاعرة الساحة الفكرية في حينها لساد علم الكلام من المعتزلة والفلاسفة على اهل السنة بحججه العقلية ... فالشُبَهُ خطافة للعوام ولا يحسن ردها الا علماء تمرّسوا على الحجة بالحجة ...امثال ابي الحسن والباقلاني وجميع علماء اهل السنة في الوقت الذي كان اهل الحديث يشتغلون بالحديث لرد التعدي على حديث سيدنا رسول الله ﷺ وتنقيته من الاحاديث المكذوبة والموضوعة فبينوا سقيمها من صحيحها...

ولو كان كلام الوهابية صحيحا لما وجدت عالما او فقيها شافعيا ليس على عقيدة امام اهل السنة أبي الحسن الاشعري رضي الله عنهم .. فكلهم أشاعرة بحمد لله .. ودونك الكتب الفقهية الشافعية فاطلع عليها .

وهذه الايام المعاصرة نحتاجه كثيرا لكثرة الطاعنين بالاسلام الصحيح من الخوارج والشيعة والعلمانيين والقرآنيين لرد افتراءاتهم وحججهم العقلية ...

فلا بد من النظارة ليرتدعوا .....

ولا يمكن حصر أسماء العلماء المتخصصين في علم العقيدة هذه الأيام في شتى بلاد العالم الاسلامي الذين يذبّون عن عقيدة أهل السنة ويناظرون بها ومنهم صاحب هذا التصنيف أ.د. الشيخ سعيد فودة فقد حباه الله ملكة هذا الفن

وكتب له القبول في العالم الاسلامي عند أهل السنة .. وقد بلغني أن شيخ الأزهر قد ذكره بخير في مجالسه على أنه أشعري أصيل

ولقد رأيت ان أختصر هذا التصنيف لتيسيره على المبتدئ في علم أصول الدين فيكون أسهل ويناسب الجميع. وقد قمت بإعادة ترتيب للبرهان العقلي لكل مسألة عقبها مباشرة لمنع محتمل من تشتيت ذهن القاريء في فهم المسألة نقلا وعقلا.

كما قمت بدمج تعليقات فضيلة الشيخ أ. د. سعيد فودة في المتن وفي الحواشي وأشرت لها بقولي : من حاشية الشيخ سعيد فودة. فضلا عن حواشي من أشار لهم في مصنفه.

مستصحباً اسمَ ربي تبركاً ، وبه ناصراً لبيان الحق فيها متوسلاً بالصلاة على سيدنا محمد ﷺ لفتح باب القبول له ليعمّ خيره بإذن الله.

د. زياد حبوب أبو رجائي

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

ترجمة المصنف

ترجمة فضيلته حفظه الله مختصرة بما يناسب الهدف من هذا الكتاب

هو الشيخ سعيد عبد اللطيف فودة أبو الفداء (١٩٦٧ -١٣٨٦هـ)، أستاذ ومحقق في العقائد الإسلامية، وفق منهج اهل السنة الأشاعرة في العصر الحاضر.

بدأ بطلب العلم الشرعي وهو لم يتجاوز الحادية عشر، فقرأ على الشيخ حسين الزهيري متونًا في الفقه الشافعي، وقرأ عليه أيضا القرآن، وتعلم منه العديد من مسائل اللغة العربية والعلوم الأخرى، ثم اكمل دراسته على الشيخ العالم المقرئ سعيد العنبتاوي درس عنده بعض القراءات القرآنية كحفص وورش، وحفظ عنده الجوهرة والخريدة البهية.

درس على الشيخ أحمد الجمال وقرأ عليه ثلاثة أرباع كتاب الاختيار للموصلي في الفقه الحنفي. والدكتور نوح القضاة وحضر عنده بعض الشروح على "كتاب المنهاج" للإمام النووي، و الشيخ إبراهيم خليفة، الذي أجازه في العديد من هذه العلوم، كالتفسير والحديث وعلم التوحيد وعلم الأصول والمنطق والبلاغة.

حصل بعد ذلك على شهادة البكالوريوس والماجستير في العقيدة من الجامعة الأردنية وكانت عنوان الرسالته عن أثر ابن رشد في الفلسفة الغربية والمفكرين الحداثيين، فيما كانت شهادة الدكتوراة من جامعة العلوم الإسلامية وكانت

رسالته بعنوان : "الأدلة العقلية على وجود الله بين المتكلمين والفلاسفة، دراسة مقارنة"

يصل عدد الكتب والرسائل التي ألفها الشيخ سعيد فودة عن ثمانين مصنفاً معظمها في علم الكلام والمنطق والرد على الفلاسفة والشيعة والعلمانيين وعلى من يعتبرهم مبتدعة ومخالفين لأهل السنة. من هذه الكتب :

الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية.

"الكاشف الصغير عن عقائد ابن رشد الحفيد".

تفنيد الأسس النظرية والعملية للإلحاد

السلفية المعاصرة وأثرها في تشتيت المسلمين

تهذيب شرح السنوسية (أم البراهين).

مقالات نقدية في الحداثة والعلمانية.

موقف الإمام الغزالي من علم الكلام.

شرح كتاب الاقتصاد في الاعتقاد للإمام الغزالي.

الفرق العظيم بين التنزيه والتجسيم

"مختصر شرح الخريدة البهية"، في علم التوحيد.

"الشرح الكبير على العقيدة الطحاوية".

"الردّ على د. عدنان إبراهيم في زعمه فناء النّار "

"موقف أهل السنة من الخلاف بين الغماري والسقاف"

تمهيد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد أفضل الخلق أجمعين.

وبعد:

اعلم أن هذا العلم يسمى بعلم العقائد وعلم أصول الدين، وعلم التوحيد وعلم الكلام (١) وهو علم يبحث فيه عن العقائد الدينية المكتسبة من الأدلة اليقينية.

---

(١) واعلم أن الحشوية المجسمة والذين يدعون الانتساب إلى السلف الصالح خاصة في هذا الزمان-وهم منهم براء- قد بالغوا في النهي عن الاشتغال بهذا العلم، وما السبب الذي دفعهم إلى ذلك، إلا أن الذي يشتغل بهذا العلم ويفهم أصوله ويحقق الحق فيها، فإنه ينكشف له تماما أن مذهبهم من أبطل المذاهب، نعني به مذهب المجسمة من الذين يثبتون الحد والجهة والمكان والحركة وقيام الحوادث بالله تعالى وغير ذلك من مفاسد. فتعلم من ذلك أن نهي هؤلاء المدعين عن هذا العلم الجليل ما هو إلا طريقة لحماية مذهبهم لكي لا ينكشف عواره أمام الناس. (حاشية الشيخ سعيد فودة)

قلت : وهم مخالفون للأئمة الكبار الذين حثوا على هذا العلم لدحض اطروحاتهم التي فشت في عصر ما بعد الصحابة فكان يلزم من ذلك الرد عليهم بمنطقهم من باب من تعلم لغة قوم أمن مكرهم.

(❶) الامام مالك : لا بأس به =

= استأذن عالم المغرب ابن فروخ الامام مالك في الرد على المعتزلة الذين كان ينتشرون في المغرب في ان يرد عليهم فأجابه بالموافقة بشرط :

(إنَّ بلدنا كثير البدع)، وأنَّه ألَّف لهم كلامًا في الرَّدِّ عليهم، فكتب إليه مالك: (إنَّك إن ظننت ذلك بنفسك خفت أن تزل أو تهلك، لا يردُّ عليهم إلاَّ من كان ضابطًا عارفًا بما يقول لهم، ليس يقدرون أن يعرجوا عليه، فإنَّ هذا لا بأس به...)

وكان تخوف مالك قد شرحه في الرسالة الى ابن فروخ كما نقلها الامام سحنون :

(وأمَّا غير هذا فإنِّي أخاف أن يكلِّمهم فيخطئ فيمضوا على خطئه، أو يظفروا منه بشيء فيتعلَّقوا به ويزدادوا تماديًا على ذلك) [رياض النفوس ١٧٧]

(❷) . الإمام أحمد بن حنبل يحث على الاشتغال بعلم الكلام للرد على المعتزلة والفلاسفة ...قال ابن مفلح نقلاً عن حفيد القاضي أبي يعلى: "والصحيح في المذهب أن علم الكلام مشروع مأمور به، وتجوز المناظرة فيه. والمحاجة لأهل البدع، ووضع الكتب في الرد عليهم، وإلى ذلك ذهب أئمة التحقيق: القاضي، والتميمي، في جماعة المحققين، وتمسكوا في ذلك (الآداب الشرعية ١/ ٢٢٦.)

(❸) . الامام الشافعي : ذكر الحافظ ابن كثير في (البداية والنهاية- في المجلد العاشر) عند ترجمة عن بشر المريسي المعتزلي : (غلب عليه علم الكلام، وقد نهاه الشافعي عن تعلمه وتعاطيه فلم يقبل منه. وقال الشافعي: لئن يلقى الله العبد بكل ذنب ما عدا الشرك أحب إلي من أن يلقاه بعلم الكلام...... وكان يناظر الشافعي وكان لا يحسن النحو)أهـ

قلت الشاهد: كان يناظر (!!) وكان يناظر حفص الفرد المعتزلي وبعدها كان يقول لحفص الفرد: نصفك مؤمن ونصفك كافر، تقول بخلق القرآن فتكفر، وتقول بالرؤية فتؤمن .

وقال أيضا: قد اطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننته قط=

= (❹) . الإمام الأعظم أبو حنيفة كان يناظر كما قال لابنه حماد : "كنت تناظر فيه وتنهانا عنه " قال : كنا نناظر وكأن على رؤوسنا الطير مخافة أن يزل صاحبنا، وأنتم تناظرون وتريدون زلة

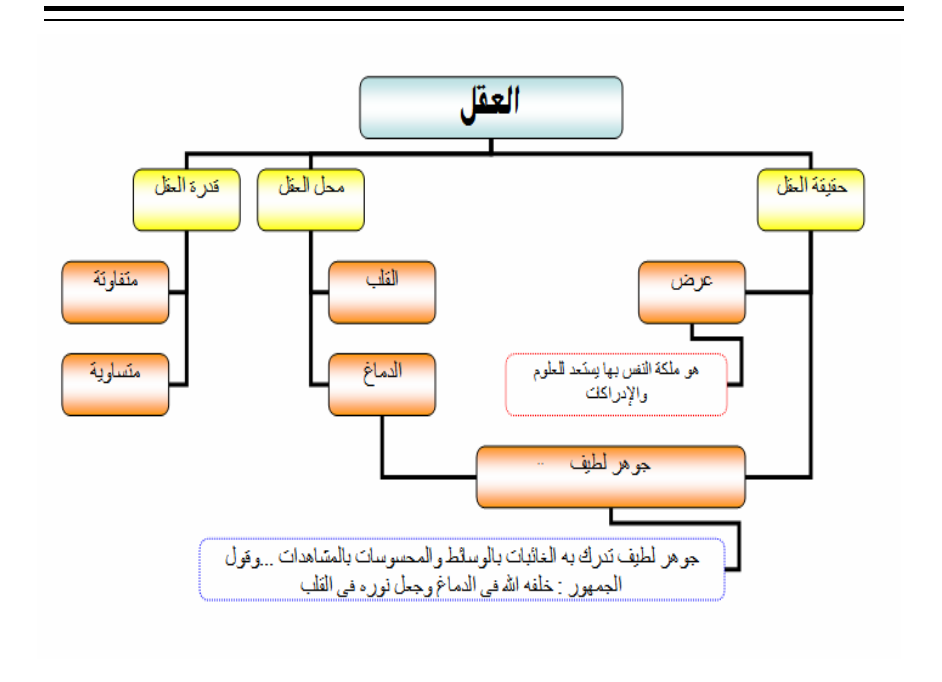
وفائدته أن تصير العقائد الدينية متيقنة لا تزلزلها شبه المبطلين، فينجو في الآخرة بفضل الله تعالى من العذاب المترتب على الكفر وسوء الاعتقاد.

واعلم أن المطلوب في العقائد من الناس هو العلم بها ، أي: معرفة الشيء بدليله، فلا يكفي الاعتقاد الجازم المطابق للحق بلا دليل، لأن صاحبه لا يخلص من الإثم.

لأن مدار الاعتقادات على الحكم العقلي بأقسامه الثلاث مما ينبني عليه الإيمان ولأن العقل وهو قوة مهيئة لقبول العلم وقيل قوة يكون بها التمييز بين الحسن والقبيح . و تدرك النفوس به العلوم الضرورية والنظرية.

ومن أصول الاعتقاد. نشرع به كمقدمة مفيدة.

صاحبكم، ومن أراد أن يزل صاحبه، فقد أراد أن يكفر، ومن أراد أن يكفر صاحبه فقد كفر قبل أن يكفر. (مناقب ابي حنيفة للبزازي ١١١/١)



أقسام الحكم

ولأن مدار الاعتقادات على الحكم العقلي نشرع به تمهيدا لاثبات وجود الله

تعريف : هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه

مثال الإثبات كإثبات الوجود والقِدَمِ لله تعالى

ومثال النفي كنفي الحدوث عن الله تعالى.

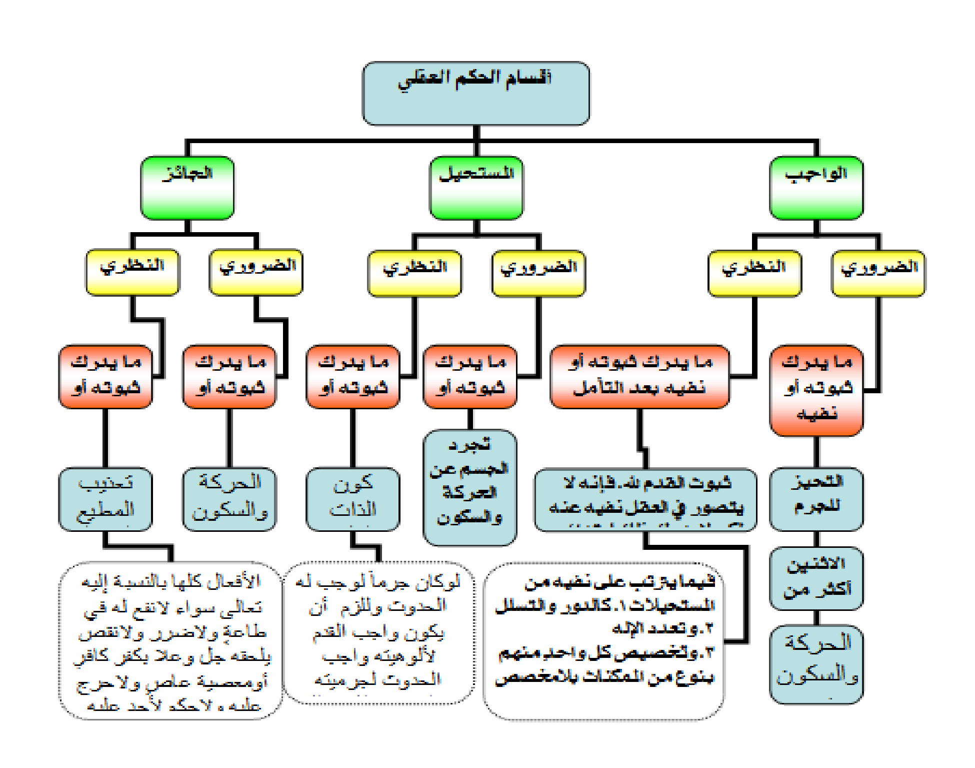
وينقسم من حيث مصدره إلى ثلاثة أقسام: شرعي وعادي وعقلي

فالحكم االشرعي من الأصلين الكتاب والسنة والاجماع والقياس ومحله كتب الفقه وأصوله

الحكم العادي اثبات أمر لأمر او نفيه عنه ويتوقف على التجربة والتكرار. وينسب إلى العادة. مع صحة التخلف وعدم تأثير أحدهما في الآخر

الحكم العقلي اثبات أمر لأمر أو نفيه عنه لا يتوقف على التجربة والتكرار فيفهم من مجرد العقل. توصل إليه العقل من غير أن يتوقف على شيء آخر.

وينقسم الحكم العقلي إلى ثلاث أقسام :



الجائز العقلي[(١)] : وهو ما تساوى طرفاه[(٢)] فيقبل الثبوت والانتفاء في العقل

الواجب العقلي :

عدم قبول الانتفاء في العقل أي: ما لا يتصور في العقل عدمه.

مثل الذات الإلهية وصفات المعاني والمعنوية والنفسية والسلبية فكلها ثابتة لله تعالى لا يصح نفيها عنه

ويقسم الى أقسام :

١. الواجب الذاتي

---

(١) الجائز العقلي : وهو الممكن في تعريف المتكلمين اي انهما مترادفان ، وما يتصور في العقل وجوده وعدمه ، وهو قابل للانتفاء و الثبوت

او الممكن الخاص في علم المنطق اي لا يمتنع وقوعه ويشترك هنا مع الواجب الذي لاح عليه دليل فنقله من الجائز الى الواجب العرضي..

يمكن وجوده حيناً ويمكن عدمه حيناًآخراً ، ولا يترتب على تقدير وجوده او عدمه اي محال لذاته وحقيقته.

الجائز العقلي اذا تعرض لدليل مرجح لأحد طرفيه فيصبح واجبا عرضيا ... وهنا يدخل في النقل من السمعيات من الكتاب والسنة فينقله من الجائز الى الواجب ويصبح لا يمتنع وقوعه اما ما الذي جعل الشرع مرجحا قويا لأحد طرفي الممكن او الجائز فالمصحح لذلك هو الواجب الذاتي وهو الله فله الامر والنهي والعقاب والثواب لتفرده في ملكه....

(٢) له وجه على ما يتصور وجوده ووجه على ما يتصور عدمه

وهو الواجب القديم الذي لا يرتبط بغيره، لذلك فهو لا يتغير ومثاله : الذات العلية "الله"

٢. الواجب العَرَضي

وهو نفس الجائز العقلي الذي تعرَّض لدليل مرجح فغلّب أحد طرفي الجائز.

وينقسم إلى قسمين

١. واجب عرضي ضروري : وهو ما ترجح بمرجح الحكم الشرعي اليقيني[١]

ومثاله : الغيبيات : كوجود الجنة والنار ووجود الملائكة

٢. واجب عرضي نظري : وهو ما ترجح بمرجح الحكم الشرعي الظني[٢]

٣. الواجب الضروري وهو ما عرف جزماً من البديهيات العقلية ويكافيء الجائز العقلي الضروري

ومثاله : أن كل جرم لا يخلو من حركة أو سكون وان له حيز.

ومنكره يتهم بالجنون !

٤. الواجب النظري وهو ما بُني على التأملات على قاعدة النظر والخبر.

(١) وهو يوجب العلم ويوجب العمل ومنكره كافر

(٢) وهو يوجب العمل ولا يوجب العلم به ومنكره مبتدع يخشى عليه الوقوع في الكفر

ومثاله : حدوث الكون بالدليل الإجمالي أي ان العالم مخلوق وكل مخلوق لا بد له من خالق

ومن لا يفعله فهو عاص كون قد طلبه الشرع الحث على التفكير في مواضع عديدة [١] كقوله تعالى : {أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ}

وقوله تعالى : {كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ}

وقوله تعالى : {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لأُوْلِي الأَلْبَابِ }

وقوله تعالى : {وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ}

وقوله تعالى : {سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ}

والواجب العَرَضي :

او الواجب لعارض تعرض لدليل من الشرع فرفعه من الجائز النظري إلى الوجوب العرضي الذي لا يتصور عدمه كتعذيب أبي جهل

---

(١) في ستة وعشين آية ذكرت مادة التفكر .

المستحيل العقلي :

وهو انتفاء قبول الثبوت في العقل أي: لا يتصور وجوده

وينقسم الى قسمين ذاتي وعَرَضي

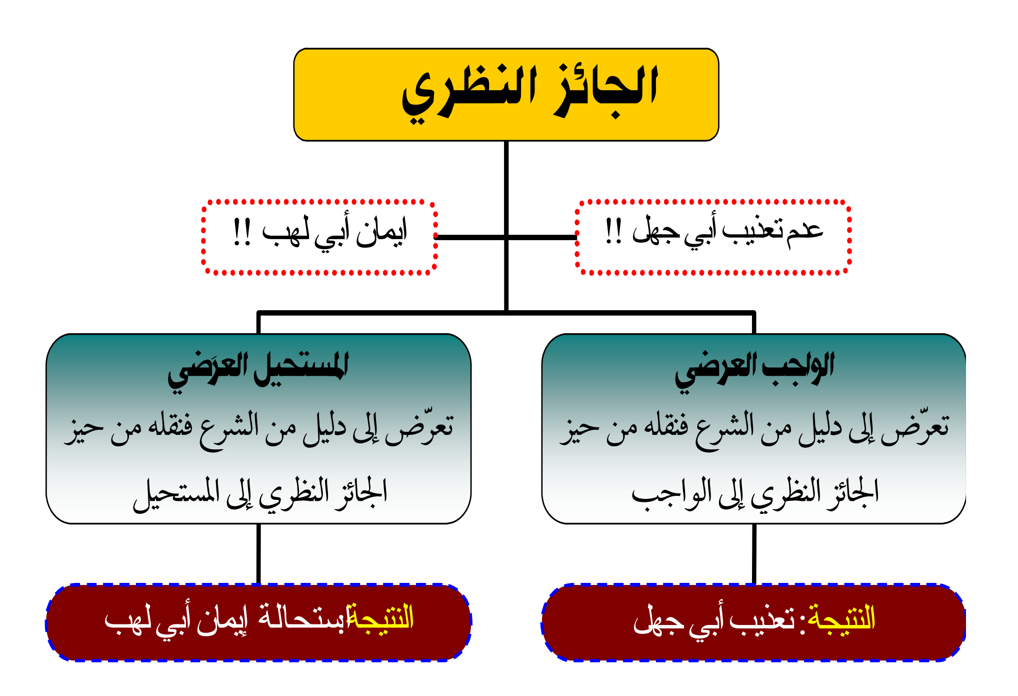
فالذاتي منه ضروري ونظري كما يلي :

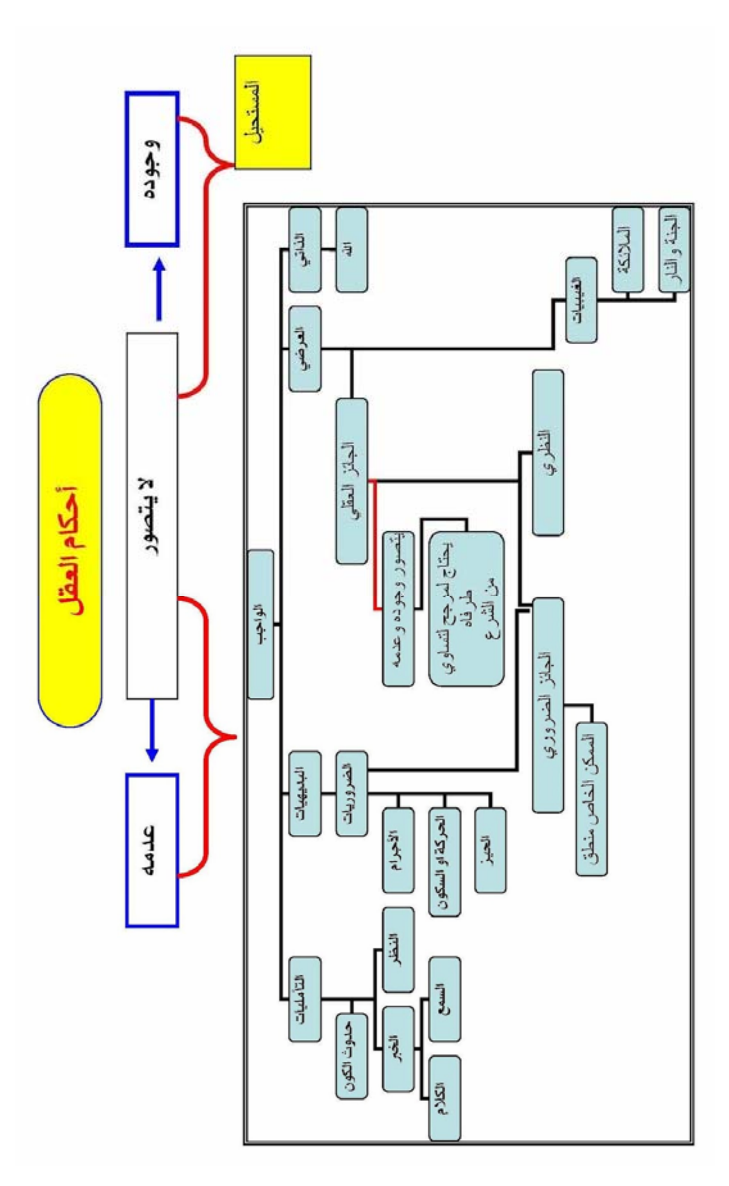
المستحيل الضروري تعري الجسم عن الحركة والسكون معاً أي تجرده عنهما بحيث لايوجد فيه واحدٍ منهمافإن العقل إبتداءً لا يتصور ثبوت هذاالمعنى للجرم

ومثال المستحيل النظري كون الذات العلية جرماً تعالى الله عن ذلك فإن استحالة هذا المعنى عليه جل وعز إنما يدركه العقل بعد أن يسبق له النظر فيمايترتب على ذلك من المستحيل وهوالجمع بين النقيضين وذلك أنه قد وجب لمولانا جل وعز القدم والبقاء لئلا يلزم الدور والتسلسل لوكان تعالى حادثاً فلوكان جرماً لوجب له الحدوث لماتقرر من وجوب الحدوث لكل جرمٍ فلزم إذن لوكان تعالى جرماً أن يكون واجب القدم لألوهيته واجب الحدوث لجرميته تعالى عن ذلك وذلك جمع بين النقيضين لامحالة ومثل الجائز الضروري إنصاف الجرم بخصوص الحركة مثلاً فإن العقل يدرك إبتداء صحة وجودها للجرم وصحة عدمها له.

اما المستحيل العرضي :

او المستحيل لعارضٍ هومن قبيل الجائز النظري كذلك كاستحالة إيمان أبي لهب فإنهالماعرض لإيمانه من إرادة الله تعالى لعدمه والمراد بالجائز أيضاً مايصح في العقل وجوده وعد




أحكام العقل
لا يتصور
وجوده
عدمه
المستحيل
الواجب
الذاتي
الله
العرضي
الغيبيات
الملائكة
الجنة و النار
الجائز العقلي
يُتصور وجوده وعدمه
يحتاج لمرجح لتساوي طرفاه من الشرع
النظري
الجائز الضروري
الممكن الخاص منغلق
البديهيات
الضروريات
الأجرام
الحركة او السكون
الحيز
التأمليات
حدوث الكون
النظر
الخبر
السمع
الكلام

الواجب على كل مكلف شرعا

المكلف : هو البالغ العاقل سليم الحواس ولو السمع أو البصر فقط الذي بلغته الدعوة. فخرج الصبي ولو مميزا [١] ، ومن لم تبلغه الدعوة فليس كل منهم مكلفا.

طلب الشرع من كل مكلف طلبا جازما الموافق عن دليل[٢] بأن يعرف الله تعالى بمعرفة صفاته وبعض الأحكام التي تتعلق بها. لقولع تعالى : {فاعلم أنه لا إله إلا الله}

فمن كان إيمانه على ظن أو شك أو وهم فهو باطل.

والمقصود عند اهل السنة الأشاعرة : الوجوب هو الكفائي فهو شرط كمال لا العيني الذي هو شرط صحة وجعله شرطا في كونه من أهل القبلة، وزعم المعتزلة أنه لا يكون له حكم المسلمين إلا به.

مسألة التقليد

والمقلد هو من اعتقد الواجبات والجائزات ونفى المستحيلات في حق الله تعالى بلا دليل

(١) من مات قبل البلوغ فهو ناج ولو كان من أولاد الكفار، ولا يعاقب على كفره ولا غيره

(٢) التفصيلي وهو للعلماء . والإجمالي وهو لغيرهم كجزمنا بأن الله موجود، ودليل وجوده هو هذا العالم لأنه لا بد له من فاعل

لا تحتاج معرفة الله إلى نية بل لا يمكن توقفها عليها لأن النية قصد المنوي، وإنما يقصد العاقل ما يعرف، فيلزم أن يكون عارفا قبل المعرفة وهو محال

قال اللقاني: قال بعض المحققين: لا تحتاج معرفة الله إلى نية بل لا يمكن توقفها عليها لأن النية قصد المنوي، وإنما يقصد العاقل ما يعرف، فيلزم أن يكون عارفا قبل المعرفة وهو محال.

اختلف هل يكفي إيمان المقلد ، وجمهور الأشاعرة على أنه كافٍ غير أنه عاص بإهمال النظر المؤدي إلى العلم بالله وما يجب له، وقيده الغزالي بقيد أن يكون لذلك أهلا. فالمقلدون من العوام الذين ليس لهم أهلية النظر والاستدلال، مسلمون وإن عجزوا عن إقامة الأدلة وإيضاح البراهين(١) لإجماع السلف على قبول كلمتي الشهادة من الناطق بها، ولم يقل أحد لهم هل نظرت أو تبصرت بدليل(٢)

وقيدت بأن يكون مُمكِّناً ليتحرز به عن المكلف إذالم يتمكن من النظر لمفاجأة الموت له عقب البلوغ فلاتجب عليه المعرفة

---

(١) قال النووي : وهو خطأ ظاهر فإن المراد التصديق الجازم وقد حصل؛ ولأن النبي ﷺ اكتفى بالتصديق بما جاء به ﷺ ولم يشترط المعرفة بالدليل، فقد تظاهرت بهذا أحاديث في الصحيحين يحصل بمجموعها التواتر بأصلها والعلم القطعي) شرح مسلم ١/٢١٠

(٢) تشنيف المسامع للزركشي ٤/٦٢٤

وقيل : أن الإنسان إذا اعتقد دين الإسلام اعتقادا جازما لا تردد فيه كفاه ذلك، وهو مؤمن من الموحدين، ولا يجب عليه تعلم أدلة المتكلمين ومعرفة الله تعالى بها[١]

فرّق الشافعية في مسألة النظر بين فرض عين بالدليل الاجمالي وفرض كفاية في الدليل التفصيلي.. فلا يجوز التقليد في الاول وهو الراجح عند الامامين الآمدي

(١) اما الحنابلة قالوا بعدم الجواز وهو ما ذهب إليه القاضي أبو بكر الباقلاني .

قالوا التقليد لا يفيد العلم . وقد ذم الله تعالى التقليد في الأصول، وحث عليه في الفروع، فقال في الأصول: {إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون} وحث على السؤال في الفروع بقوله تعالى: {فسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون} (شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة ١/٢٠)

ولا تحصل بتقليد؛ لجواز كذب الخبر واستحالة حصوله لمن قَلَّد في حدوث العالم ولمن قَلَّد في قِدَمه، ولأن التقليد لو أفاد علماً: فإما بالضرورة -وهو باطل- أو النظر، فيستلزم الدليل، والأصل عدمه، والعلم يحصل بالنظر، واحتمال الخطأ لعدم تمام مراعاة القانون الصحيح. ولأنه ذم التقليد بقوله: (إنا وجدنا آباءنا على أمة) ، وهي فيما يطلب العلم (أصول الفقه ٤/١٥٣٦)

قال البهوتي الحنبلي : لا يجوز التقليد في معرفة الله تعالى، والتوحيد والرسالة، ذكره القاضي وابن عقيل وأبو الخطاب وذكره عن عامة العلماء وذكر غيره أنه قول جمهور العلماء واستدل لذلك بأمره تعالى بالتدبر والتفكر (الوَاضِح في أصُولِ الفِقه / أبو الوفاء، علي بن عقيل ٣/١٣٨)

والرازي .. اما الثاني للمؤهلين يتمكن به من ازاحة الشبه والزام المنكرين وارشاد المكلفين

وكانت حجة المعتزلة:

قوله تعالى: {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ} ومن الاستطاعة ترك التقليد، ولأن العامي متمكِّنٌ من كثير من وجوه النظر، فوجب ألا يجوز له تركها قياساً على المجتهد

أجاب الأشاعرة :

الجواب عن الأول : أن الخطأ متعَيِّنٌ في حق العوام إذا انفردوا بالأحكام؛ لأنهم لا يعرفون الناسخ والمنسوخ ولا المخصِّص ولا المقيَّد ولا تتوقف عليه الألفاظ

الجواب عن الثاني : ما لا يضبطونه لا يحل لهم محاولته لفَرْط الغَرَر فيه

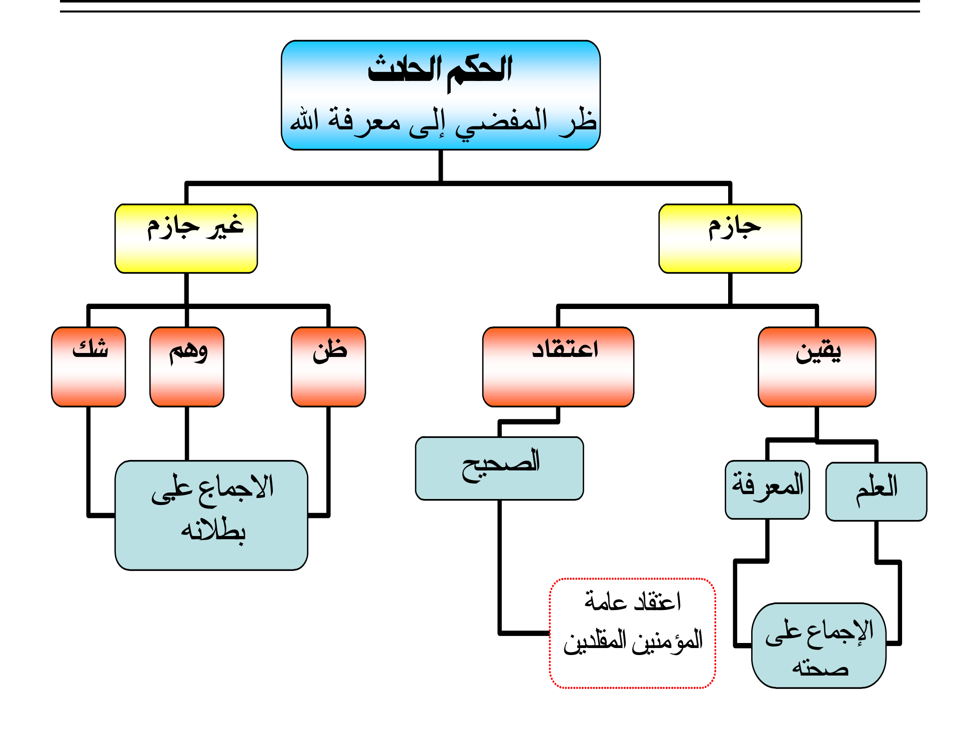
اختلفوا في الاعتقاد الصحيح الذي حصل بمحض التقليد

١. مؤمن غيرعاصٍ بترك النظر

٢. مؤمن لكنه عاصٍ إن ترك النظرمع القدرة.

٣. كافر.

والأصح ما عليه الجمهور وهو القول الثاني : أنه مؤمن لكنه عاصٍ إن ترك النظرمع القدرة والتمكن.



ما يلزم المكلف معرفته

استهلال لا بد منه:

أول واجب على المكلف في الأصح من الأقوال هو النظر[(١)] لتكرر الحث على النظر في الكتاب والسنة حتى كأنه مقصد.المفضي إلى المعرفة[(١)]

(١) قال في الكبرى : أول واجب النظر هومذهب جماعةٍ منهم الشيخ الأشعري وذهب الأستاذ وإمام الحرمين إلى أن أول واجبٍ القصد إلى النظر أي توجيه القلب إليه بقطع العلائق المنافية لهاومنها الكبروالحسد والبغض للعلماء الداعين إلى الله سبحانه، وتطهيرالقلب من هذه الأخلاق أول هداية الله للعبد

وحقيقة النظر : الفكر المرتب في النفس على الطريقة تفضى إلى العلم [٢] ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي إلى إستعلام ماليس بمعلوم [٣]

يجب على المكلف أن يعرف جميع الواجبات والمستحيلات والجائزات، لكن جهة المعرفة تكون تفصيلية فيما علم تفصيلا وإجمالية فيما لم يعلم تفصيلا

كل ما يثبت في حق الله عز وجل، وهو قسمان عام ومفصل، فالعام: أن يعرف ويعتقد أن كل كمال فهو واجب لله تعالى. والتفصيل أن يعرف ويعتقد بالصفات العشرين الواجبة [٤] . ويلزمه أن يعرف ما يستحيل في حق الله تعالى عموما

وقال القاضي أول واجب أول جزءٍ من النظروقيل أول واجب المعرفة ويعزى للشيخ أيضاً وهوفي الحقيقة غير مخالفٍ لماقبله لأنه نظر إلى أول مايجب مقصداً وغيره نظر إلى أول مايجب إمتثالاً وأداء وإنمااخترنا من هذه الأقوال القول بأن أول واجب النظر .

(١) حقيقة المعرفة : هي الجزم المطابق عن دليل

(٢) قول ابن عربي المالكي

(٣) قول البيضاوي

(٤) مبني على القول بثبوت الأحوال المبني على الطريقة القائلة بأن الأمور أربعة أقسام: موجودات وهي ما تصح رؤيته، ومعدومات وهي ما لا ثبوت له، وأحوال وهي الواسطة بين الموجودات والمعدومات، وأمور اعتبارية وهي ما له ثبوت لكن لم يرتق إلى درجة الأحوال. وهذه القسمة مبنية على القول بثبوت الأحوال كقسم مستقل وهي ما مشى عليه الإمام السنوسي وغيره، بل قال بعض المحققين: الحق أن لا حال وأن الحال محال. لكن قال الإمام

وتفصيلا، فالعموم أن يعتقد أن كل نقص فهو مستحيل في حق الله تعالى، والتفصيل الاعتقاد بأضداد الصفات العشرين الواجبة.

ويلزمه أن يعرف ويعتقد بما يجوز في حق الله عموما وتفصيلا، فالعموم أن يعتقد أن فعل كل ممكن أو تركه فهو جائز في حق الله، والتفصيل بأن يعتقد العقائد السمعية كأمور الآخرة فإنها جائزة عقلا وواجبة شرعا.

ويلزمه شرعا أن يعرف مثل الأقسام المتقدمة والتي هي الوجوب والاستحالة والجواز في حق الرسل ومثلهم الأنبياء، لأن كل رسول نبي، ويجب لهم الصدق والأمانة والفطانة، ويجب للرسل إثبات التبليغ، ويستحيل في حقهم الكذب والخيانة والكتمان والغفلة والبَلَه، ويجوز في حقهم الأعراض البشرية التي لا تؤدِّي إلى النقص في مراتبهم العلية.

بعض ما يجب لله جل وعز

السنوسي في بعض كتبه وبالجملة فالمسألة مشهورة الخلاف ولكل من القولين أدلة تعلم من محلها فتدبر.

وأما على القول بنفيه وهو المذهب الراجح عند جمهور العلماء فالأمور ثلاثة فقط: الموجود والمعدوم والأمور الاعتبارية. فالشيء إما أن يكون موجودا أو معدوما ولا حال للذات بين الوجود والعدم. وكذلك لا حال للصفة الوجودية. أهـ من (ج) بتصرف وزيادة . (من حاشية الشيخ سعيد فودة.)

وقلنا بعض ما يجب لأن كمالاته تعالى لا نهاية لها، ولم يكلفنا الله بمعرفة جميعها تفصيلا لأنه من تكليف ما لا يطاق، قال تعالى (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) البقرة:٢٨٦، فترك التكليف بذلك فضلا منه تعالى.

أولا : الصفات العشرين

الصفة : هي المعنى القائم بالموصوف

وتقسم الصفات إلى أربعة أقسام ، نفسية وسلبية ومعاني ومعنوية [١] ، نبينها فيما يلي بالترتيب، وفي هذه الأقسام تنازع نبينه في موضعه.

الصفات النفسية

وسميت نفسية لأن الوصف بها دل على نفس الذات دون معنى زائد عليها. وهي عين الذات. وهي صفة واحدة، هي الوجود . ولأنها عدمية لا وجود لها في الخارج ليس بزائدٍ عليها [١]

(١) وقد مشينا نحن على هذا المذهب الأخير في هذا التهذيب تبعا للإمام السنوسي في أصل الكتاب وشرحه للأنصاري، ولذا عددنا فيها تلك الأكوان من الصفات، وأما على المذهب الثاني فلا تعد الأكوان السبعة لأن مدلولها الذي هو قيام صفات المعاني بالذات ليس في الحقيقة من الصفات بل هو أمر اعتباري أي أمر ثابت في ذهن المعتبر لا في الخارج عنه، وقد مشى الإمام السنوسي في عقيدته صغرى الصغرى على هذا المذهب وهو الأصح(حاشية الشيخ سعيد فودة)

والوجود هو عين الموجود ، والذي عليه الإمام الأشعري رضي الله عنه ، بناءا على نفي الأحوال وهو المعتمد لأنه لا واسطة بين الوجود والعدم [٢]

والوجود هو حال واجبة للذات ما دامت الذات غير معللة بعلة. لا توصف بالوجود ولا بالعدم. ثم هي حال للذات لا للصفات

والوجود صفة نفسية لعدم تحقق الذات بدونه ولزم أن لاتعقل الذات بدونه. بخلاف البقاء والقدم وإن تعلقا بالوجود السابق واللاحق فإن الذات تعقل بدونها.

والدليل على وجود الله من الكتاب قوله تعالى {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} . ومن السنة قوله ﷺ: "إن الله صانع كل صانع وصنعته"

وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى موجود.

البرهان العقلي :

---

(١) وأما على مذهب من جعل الوجود زائداً على الذات كالإمام الرازي فعده من الصفات صحيح لاتسامح فيه وعلى من جعله زائداً على الذات في الحادث دون القديم وهومذهب الفلاسفة.

(٢) قال العلامة البيجوري: واعلم أنه كما قال بعضهم لا يجب على المكلف اعتقاد شيء من ذلك بل يكفي أن يعتقد أن الله موجود وإن لم يعتقد أن الوجود عين الموجود أو غير الموجود، لأن هذا مما اختلف فيه المتكلمون اختلافا طويلا

برهان وجوده تعالى حدوثُ العالم[١] لأنه لو لم يكن له مُحدِث بل حدث بنفسه لزم أن يكون أحدُ الأمرين المتساويين مساويا لصاحبه راجحا عليه بلا سبب وهو محال.

ودليل حدوث العالم ملازمته للأعراض الحادثة من حركة أو سكون أو غيرهما وملازم الحادث حادث.

ودليل حدوث الأعراض مشاهدة تغيرها من عدم إلى وجود ومن وجود إلى عدم .فلو قيل إن هذا العالم الممكن قد وجد بذاته والوجود يلزمه الرجحان أي رجحان طرف الوجود على العدم، فيلزم أنه لذاته اجتمع فيه مساواة الوجود والعدم، ورجحان الوجود على العدم. ومعلوم أن هذا باطل.

ودليل البرهان هو أن ملازم الحادث حادث، وتفصيله أن تقول في بيان حدوث الأجرام: لو كانت الأجرام قديمة، لزم ملازمتها للأعراض الحادثة، ويستحيل أن يلازم القديم الحادث، إذن الأجرام حادثة[٢]

---

(١) لأن العالم لو لم يكن له محدث بل حدث بنفسه، أي ترجح وجوده على عدمه من غير مرجح، لزم أن يكون أحد الأمرين المتساويين في العقل مساويا لصاحبه راجحا عليه بلا سبب مرجح، وهذا محال لأنه جمع بين النقيضين

أي بعد إثبات أنه حادث، فهو ممكن، والممكن يتساوى فيه الطرفان وهما الوجود والعدم لذاته

(٢) الأصول التي يبنى عليها برهان حدوث العالم سبعة:

الأول: إثبات زائد على الأجرام فهو العرض.

كالحركة والسكون وغيرهما من الأعراض فهو ضروري لا يحتاج إلى دليل إذ ما من عاقل إلا وهو يحس أن في ذاته صفات زائدة عليها

الثاني: إبطال قيامه بنفسه.

الثالث: إبطال انتقاله.

الثاني والثالث فدليلهما أنه لو قام العرض بنفسه أو انتقل لزم قلب حقيقة العرض فإن الحركة مثلا حقيقتها انتقال جوهر من حيز إلى حيز، ولو قامت بنفسها أو انتقلت هي لزم قلب هذه الحقيقة، أي تصير الحركة جوهرا وهذا باطل.

الرابع: إبطال ظهوره وكمونه.

فلأن القول بالكمون والظهور يؤدي إلى الجمع بين الضدين في المحل الواحد

الخامس: استحالة عدم القديم.

وهو إثبات استحالة عدم القديم فوجهه أنه لو انعدم لكان وجوده جائزا والجائز لا يكون وجوده إلا محدثا، فيكون هذه القديم محدثا وهذا تناقض

السادس: إثبات كون الأجرام لا تنفك عن ذلك الزائد.

وهو إثبات كون الأجرام لا تنفك عن ذلك الزائد فهو ضروري لأنه لا يعقل كون الجرم منفكا عن كونه متحركا أو ساكنا

السابع: استحالة حوادث لا أول لها.

وهو إثبات استحالة حوادث لا أول لها، فأقرب الأدلة فيه أن يقال: إذا كان كل فرد من أفراد الحوادث حادثا في نفسه فعدم جميعها ثابت في الأزل، ثم لا يخلو إما أن يقارن ذلك العدمَ فردٌ من أفراد الحادث أو لا، فإن قارنه لزم اجتماع وجود الشيء وعدمه وذلك مستحيل بضرورة

الصفات السلبية

وسميت سلبية لأنه ينتفي بها أمر لا يليق بالله تعالى.

وهي خمس صفات : القِدَم والبقاء ومخالفته تعالى للحوادث وقيامه بنفسه والوَحدانية.

القدم الذاتي

انتفاء العدم السابق للوجود، بمعنى أن وجود الله تعالى لم يسبقه العدم [(١)] والعدم هنا عدم واجب . والدليل قوله تعالى (هو الأول) ، ومن السنة قوله ﷺ: "اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء" وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى متصف بالقِدَم مسندة على روايات صحيحة أنه ﷺ كان إذا دخل المسجد قال أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم [(٢)] ومن سلطانه قديم فهو قديم. [(١)] فلم يسبق ذاته ولا صفاته عدم

العقل، وإن لم يقارن ذلك العدمَ شيءٌ من الأفراد الحادث لزم لجميعها أول وخلو الأزل على هذا الفرض عن جميعها .

(١) والقدم مطلقا ثلاثة أقسام؛ قدم ذات وقدم زمان وقدم إضافي. فالقدم الذاتي قدم الله تعالى أي قدم ذاته وصفاته، والزماني كقدم أمس على اليوم، والإضافي كقدم الأبوة على البنوة. فالزماني والإضافي مستحيلان على الله تعالى

(٢) رواه أبو داود (٤٦٦) وسكت عنه فهو صالح كما قال في رسالته لأهل مكة كل ما سكت عنه حسنه الحافظ السيوطي (الجامع الصغير ٦٦٥١) وقال الحافظ المنذري (الترغيب والترهيب ٢/ ٣٨٠) : لا ينزل عن درجة الحسن وقد يكون على شرط الصحيحين أو أحدهما]

البرهان العقلي :

وبرهان وجوب القدم لله أنه لو لم يكن قديما لصار حادثا جائز الوجود، لأن الموجودات تنحصر في القديم والحادث فلا واسطة بينهما

وإذا كان حادثا فلا بد له من محدث أيضا لأنه لو فرض أنه مثله ثم كذلك، لزم الدور أو التسلسل، وهما محالان باطلان لأنه يلزم في الدور التقديم والتأخير في وقت واحد لكل منهما فإن كلا منهما فاعل للآخر ومفعول له، وكونه فاعلا يلزم أن يكون متقدما على مفعوله، وكونه مفعولا له يلزم أن يكون متأخرا عنه، وكون الشيء الواحد متقدما متأخرا في وقت واحد جمع بين النقيضين. ويلزم في التسلسل الفراغ وعدم النهاية لأن فرض التسلسل ترتيب أمور غير متناهية ودخولها في الوجود يقتضي أنها متناهية، لأن كل ما دخل في الوجود فهو متناه، فيلزم على القول بالتسلسل جمع بين النقيضين، والجمع بين النقيضين محال. فإذا بطل الدور والتسلسل بطل حدوث الإله، وإذا بطل الحدوث وجب القدم وهو المطلوب

وصحح الرواية عن طريق أبي هريرة كذلك وحسنه النووي الخلاصة ١/ ٣١٤)(وحسنه مغلطاي (شرح ابن ماجه ٣/ ٢١٧) وصحح رواية عن طريق عمرو بن العاص الحافظ ابن حجر العسقلاني (الفتوحات الربانية ٢/ ٤٧)

(١) فلا تغتر بما تراه في تعليقات ابن باز على قول الإمام الطحاوي معترضا عليه. (من حاشية الشيخ سعيد فودة)

البقاء

انتفاء العدم اللاحق للذات والصفات وهو أول بلا بداية وآخر بلا نهاية

والدليل على البقاء من الكتاب قوله تعالى (ويبقى وجه ربك) ومن السنة قوله ﷺ: "اللهم أنت الآخر فليس بعدك شيء.

البرهان العقلي :

والبقاء عبارة عن نفي العدم اللاحق للوجود، فلو أمكن أن يطرأ عليه العدم لانتفى عنه القدم، والقدم قد وجب له بالبرهان القاطع، لأن وجوده حينذاك يصبح جائزا والجائز لا يكون وجوده إلا حادثا مسبوقا بالعدم، فإذا بطل نفي القدم بطل إمكان لحوق العدم وإذا بطل إمكان لحوق العدم وجب أن الإله باق وهو المطلوب.

كل ما ثبت قدمه استحال عدمه

الأحدية : مخالفته تعالى للحوادث

لايماثله تعالى شيء منها مطلقاً لافي الذات ولافي الصفات ولافي الأفعال فهي نفي المشابهة ولا مماثلة بين الله تعالى وبين الحوادث ولو في وجه من الوجوه، فليست ذاته من جنس الأنوار ولا الظلمات ولا الأعراض ولا الأجرام بل "كل ما يخطر ببالك فالله بخلاف ذلك"

قال الله تعالى (ليس كمثله شيء) وقال تعالى (ولم يكن له كفوا أحد) وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى مخالف للحوادث [(١)]

البرهان العقلي :

الحوادث هي الموجودة بعد العدم أجراما كانت أو أعراضا أو غيرهما إن قدر أن في العالم ما ليس بجرم ولا عرض كالمجردات، والله مخالف لكل ذلك فكل ما سواه حادث كما في الحديث "كان الله ولا شيء معه"

فالله لو شابه بعضا من الحوادث لكان حادثا أي موجودا بعد العدم، لوجوب استواء المثلين في كل ما يجب وما يستحيل وما يجوز، لأن الحوادث وجب لها الحدوث واستحال عليها القدم وجاز لها الوجود والعدم، فلو ماثل الحوادث لوجب عليه الحدوث كما يجب لها. وحدوث الله محال عقلا لما تقدم من بيان وجوب قدمه تعالى وبقائه في برهان القدم والبقاء.

ودليل آخر أن نقول: لو ماثل الله شيئا من الحوادث لزم حدوثه لأجل مماثلته ولزم قدمه لأجل ألوهيته، وكون الشيء الواحد قديما حادثا محال للجمع بين النقيضين.

---

(١) من ادّعاءات ابن تيمية الشنيعة! أنه لم تجمع الأمة على أن الله تعالى لا يشابه المخلوقات من جميع الوجوه، بل ادعى أنه لم يرد نفي التشبيه في الشريعة، وأنه لم يذم أحد بالتشبيه، وأما ما ورد عن بعض السلف من نفي التشبيه فمرادهم فقط نفي كون الله تعالى من لحم وعظم؟! من حاشية الشيخ سعيد فودة

الغنى المطلق : قيامه تعالى بنفسه

انتفاء الاحتياج إلى المحل او المخصص. قولنا : إلى المحل أي ذات سوى ذاته يوجد فيها كما توجد الصفة في الموصوف لأن ذلك لايكون إلا للصفات وهو تعالى ذات موصوف بالصفات وليس هو تعالى (١) فبعدم افتقاره إلى محل أي ذاتٍ أخرى لزم كونه تعالى ذاتاً لاصفة

وقولنا :والمخصص أي: فاعل وموجد يخصصه بالوجود بدلا عن العدم. لوجود القدم والبقاء لذاته تعالى ولجميع صفاته وإنما يحتاج إلى المخصص من يقبل العدم ومولانا سبحانه لا يقبله.وبعدم افتقاره تعالى إلى مخصص أي فاعل لزم أن داته تعالى ليست كسائر الدوات المفتقرة إلى الفاعل

وقد أجمع على أن من يعتقد أن الله تعالى في شيء فهو كافر، وأيضا مثل الحلول والاتحاد وهو صيرورة الشيئين شيئا واحدا. والقول بالاتحاد كفر أيضا.فلو احتاج كان حادثا.

وغنى الذات عن المحل ؛ وغنى الصفات عن المخصص قائم بالمحل (٢)

(١) قول النصارى والباطنية واهل الاتحاد والحلول.

(٢) صفات الله لا يقال فيها مفتقرة إلى الذات بل يقال قائمة بالذات، لأن الافتقار إنما يكون إلى الغير، ولا يقال إن الصفات غير الذات، كما لا يقال إنها عين الذات.

والدليل قوله تعالى (يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد) وقوله ﷺ: "اللهم أنت لا إله إلا أنت الغني" وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى قائم بنفسه أي غني.

البرهان العقلي :

والقيام بالنفس معناه الغنى عن المحل والمخصص بالذات، فالقيام بالنفس هو الاستغناء بالذات عن المحل والمخصص، فالقيام بالنفس إذن مركب من جزأين: الاستغناء عن المحل والاستغناء عن المخصص.

فأما برهان الجزء الأول فلأنه تعالى لو احتاج إلى محل أي ذات يحل فيها كما تحل الصفة في الموصوف، لكان صفة، والصفة معنى من المعاني، فلا يحتاج إلى محل إلا الصفات، والذات لا تحتاج إلى ذات تقوم بها لأن الذات لو قبلت أن تقوم بذات أخرى لزم أن الذات الأخرى تقوم بذات فيلزم التسلسل، لأن القبول وصف نفسي لكل ذات. والصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية لأن الصفة لو قبلت أن تقوم بها صفة لكانت صفتها كذلك، فيلزم التسلسل ودخول ما لا نهاية له في الوجود.

والله جل وعز يجب عقلا ونقلا اتصافه بصفات المعاني والمعنوية فليس هو إذن صفة. بل هو ذات لا تشبه الصفات. إذن هو سبحانه لا يحتاج إلى المحل وهو المطلوب.

وبرهان الجزء الثاني وهو استغناؤه عن المخصص أنه لو احتاج إلى مخصص فاعل لكان حادثا، لأنه لا يحتاج إلى المخصص إلا الحادثُ، وأن يكون حادثا باطل، لما تقدم من قيام الدليل القاطع على وجوب قدمه تعالى وبقائه.

الوحدانية

وهي ثلاثة وجوه: وحدانية الذات ووحدانية الصفات ووحدانية الأفعال

١. فوحدانية الذات تنفي التركيب في ذاته تعالى ووجود ذاتٍ أخرى تماثل الذات العلية فتنفي التعدد في حقيقتها متصلاً كان أومنفصلاً
٢. وحدانية الصفات تنفي التعدد في حقيقة كل واحدٍ منهامتصلاً كان أومنفصلاً .
٣. وحدانية الأفعال تنفي أن يكون ثم إختراع لكل ماسوى مولانا جل وعز في فعل مامن الأفعال بل مولانا جل وعز هوالمنفرد باختراع جميع الكائنات بلا واسطة وحاصل وحدانية الأفعال نفي نظيرله تعالى في ألوهيته ونفي شريك معه في جميع الممكنات فلا مؤثر في جميعها سواه

فليس له ثانٍ يماثله لامتصلاً أي قائماً بالذات العلية [1] أو أن يكون له قدرتان وإرادتان وهكذا إلى آخر الصفات، بل قدرته واحدة وإرادته واحدة وعلمه واحد

ولامنفصلاً أي قائماً بذاتٍ أخرى يجب لها من الكمال ما يجب لله ويستحيل عليها من النقص ما يستحيل عليه، وهذا محال لأن الله لا شريك له ولا نظير. وبأن لا يكون لأحد من المخلوقين صفات كصفات الله تعالى.

والدليل : قوله تعالى (وإلهكم إله واحد) و قوله ﷺ : "إن الله وتر يحب الوتر" وقد أجمعت الأمة على أن الله واحد

البرهان العقلي :

لم يكن واحدا في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله لزم أن لا يوجد شيء من العالم أجراما كانت أو أعراضا للزوم عجزه حينئذ.

وبيان الدليل كما يلي:

فلو كان إلهين !

١. اما ان يتفقا (برهان التوارد)

٢. إما أن يختلفا (برهان التمانع أو التطارد)

(١) أن تكون ذاته مركبة من جواهر وأعراض أو أن تكون مركبة مطلقا ولو من غير الجوهر والعرض كالهيولى والصورة .أو جواز انقسام الذات ولو ذهنا، أي حتى وإن لم تنقسم بالفعل، فإن مجرد إمكان ذلك في الذهن يستلزم التركيب، والتركُّب على الله تعالى محال، لأنه لو كان مركبا لكان حادثا للزوم احتياج كل مركب

والترجيح لاحتمال الاختلاف اكثر لاستلزام اتفاقهما عقلا :

١. استغناء عن أحدهما فوجود احدهما عبثا لان الكائن المحدث سيتم بوجود واحد ولا داعي للاخر والمصحح لهذا السبب هو استقلالية الاله بصفاته فما دام يستطيع الايجاد والعدم فلا معنى للاخر..

فلو استوت في تعلقات إراداتها ذلك لكان تعدد الآلهة عبثاً للاستغناء بواحد منهم

٢. احدهم لن يكون له عبيد فهو لهم ليس بإله فلا ينبغي طاعته

فالإله الذي لا تنفذ إرادته في بعض الموجودات ليس بإله بالنسبة إلى تلك الموجودات التي أوجدها غيره

٣. وقد تختلف متعلقات إرادات الآلهة باختلاف مصالح مخلوقاتهم فكل يغار على ما في سُلطانه

٤. ولو كان اثنان فإما أن يقدر كل واحد منهما أن يمنع الآخر مما يريد أم لا . وهذا باطل لأن يعني عجزهما

٥. أو يقدر أحدهما دون الآخر . وهذا باطل لأنه يعني عجزهما.

فثبت ان الاختلاف يستلزم تعدد الالهة!

وعلى كل لو اتفقا في الصلاحيات والمهمات في العالم

١. فالمخلوق إن كان حدوثه بإرادة متعددين لزم اجتماع مؤثرْين على مؤثّر واحد وهو محال لاستحالة اجتماع علتين تامتين على معلول واحد .

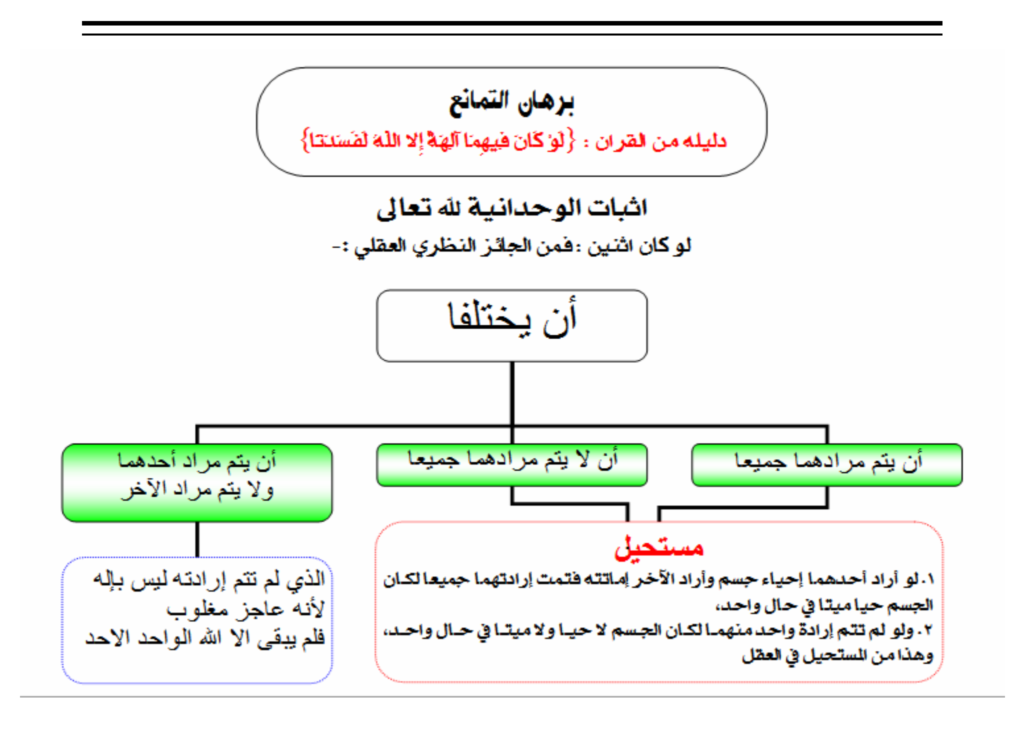
٢. قسمة ما لا يقبل القسمة كالجوهر الفرد

لأن الجوهر الفرد مخلوق قطعا، ولو توارد عليه قدرتان واردتان صار أثرين فيلزم انقسام ما لا يقبل القسمة إن قدر أن الذي أوجده أحدهما غير الذي أوجده الآخر وهو لا يعقل

فالاختلاف لازم أكثر من الاتفاق لما تحمله الصفات المطلقة من معنى لا يقبل الشريك او ليس بحاجة الى شريك ويمكن الاستغناء عنه لعد الحاجة كما بينا آنفا وعليه فإن وجود إله واحد مثبت عقلا ومن ينكر ذلك فهو غير عاقل كالبهائم او أضل سبيلا..

فمن برهان الوحدانية يلزم أنه لا تأثير للعباد بقدرتهم الحادثة لا مباشرة ولا تولدا، بل لهم كسب فقط فهو مقارنة القدرة الحادثة للمقدور من غير تأثير.

وهذا يسمى برهان التمانع ودليله من القران : {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} [الأنبياء: ٢٢]، وبقوله: {مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ} [المؤمنون: ٩١].



صفات الأفعال

ووحدانية الأفعال تنفي الكم المنفصل فقط، بأن يكون غيره يفعل كفعله وهذا محال، لأن الله لا شريك له في أفعاله بل هو المنفرد بالإيجاد والإعدام، والمخلوقات ليس لها تأثير إلا قيام الفعل بها نتيجة لاكتسابها له

ويجب أن نعتقد أن الأفعال كلها لله تعالى (١)

(١) تعدد أفعاله ثابت لا يصح نفيه عنه لأن أفعاله تعالى كثيرة من خلق ورزق وإغناء وإفقار وإعزاز وإذلال وغير ذلك. وكل هذه الأفعال صادرة عنه تعالى لأنه قدير مريد عالم مع كون علمه وقدرته وإرادته وذاته واحدة، فصدور الكثرة عن الواحد ليس مستحيلا كما ادعاه بعض الفلاسفة(من حاشية الشيخ سعيد

ليس في الوجود فعل لغيره عز وجل، بل هو تعالى الفاعل لجميع الأفعال، وما يظهر من الأفعال على يد الخلق إنما لهم فيها الكسب وهو مقارنة القدرة الحادثة للفعل عند وجوده، فإذا أراد الإنسان فعلا كالقيام مثلا فالله تعالى هو الذي يخلق ذلك القيام ويخلق لذلك العبد قدرة تصاحبه عند وجوده، وتلك القدرة لا تأثير لها في القيام وإنما هي مصاحبة له، وهكذا جميع الأفعال (والله خلقكم وما تفعلون)

الصفات السبع وأحكامها

وتقسم إلى صفات معاني وصفات معنوية

صفات المعاني لا يقال فيها عين الذات ولا غير الذات. فهي كالواحد مع العشرة لا عين العشرة ولا غيرها. فالعينية ممنوعة لفظا واعتقادا لأن الاتحاد محال. والغيرية بمعنى الانفصال عن الذات فلا تجوز لفظا ولا اعتقادا لأنه يلزم عليها الحدوث

أولاً : صفات المعاني

تمهيد :

هي الصفات الوجودية

زائدة على الذات قائمة لازمة لها لزوما لا يقبل الانفكاك، فهي دائمة الوجود مستحيلة العدم .

جميع صفات المعاني متعلقة أي طالبه لزائد على القيام بمحلها سوى الحياة وهذاالتعلق نفسي لتلك الصفات كما أن قيامها بالذات نفسي لها أيضاً

وهي من قسم الحكم الواجب [١] الذاتي لا الواجب العَرَضي كما بيناه سابقا لأنها لا يمكن أن توجد وحدها، فلإمتناع قيام الصفة بلا ذات تقوم بها.

موجودة في نفسها قائمة بموجود أوجبت له حكماً لا تقوم إلا بالذات.

وصفات المعاني سبعة لأن الدليل القطعي إنما دل على هذه السبعة، ولم يدل على أن ما عداها يغايرها [١]

(١) أي لا يجوز أن يتوهم أن المراد بالإيجاب هنا التأثير لكي لا يلزم أن الذات أوجدت الصفات أو أن بعض الصفات أوجدت البعض الآخر، فهذا كله باطل، بل المقصود أن الصفات والذات متلازمة لا الذات مؤثرة في الصفات ولا العكس. فالتأثر دليل النقص، حتى لو كانت الذات تؤثر في نفسها فهو نقص أيضا، لأن الأثر معناه أن يوجد أمر كان معدوما أو يعدم أمر كان موجودا، والذي يطرأ إما أن يكون نقصا أو كمالا فإن كان نقصا لزم اتصاف الذات بنقص، فيلزم كونها ناقصة وهو محال، وإن كان كمالا يلزم أن الذات لم تكن كاملة فقد كانت ناقصة لأنه لا توجد رتبة بين الأمرين، وكون الذات ناقصة باطل، حتى لو فرض استكمالها بعد ذلك. واستكمال الذات بما تحدثه في نفسها هو قول المجسمة الذين أجازوا قيام الحوادث بالذات الإلهية، وهو قول باطل، وممن قال به ابن تيمية وأصحابه، وهو خلاف ما يقول به أهل السنة. بل ابن تيمية يقول لا دليل على أن استكمال الذات بهذا الوجه باطل بل هو الواجب للذات، وهذا هو شأنه في تصوير الحق باطلا وتصوير الباطل حقا، وقد بينا ذلك بتفصيل في كتاب الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية، فتنبه.(حاشية الشيخ سعيد فودة)

وهي القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام.

القدرة

صفة أزلية يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه وفق الإرادة [٢]

وهي قدرة واحدة، ودليل هذا أنه يلزم على تعددها اجتماع مؤثرين على أثر واحد

وهي عامة التعلق بالممكنات ودليل هذا أنه لو خرج ممكن عن تعلقها لزم منه العجز

تقتضي أمرا زائدا على القيام بمحلها، وهو المقدور الذي يتأتى بها إيجاده وإعدامه

(١) فمثلا لو قلنا الله تعالى مصور، فإننا لا نفهم من اسم المصور إلا أنه يخلق الصور، وكونه تعالى خالق للصور، مترتب على كونه تعالى قادرا مريدا عالما، وهكذا، فالخالق لا بد أن يكون قادرا مريدا عالما كذلك .. والمنتقم كذلك، ولو تمعنت في أكثر الأسماء الحسنى الواردة في الكتاب والسنة لرأيتها ترجع إلى ما ذكرناه، فهذا هو ما نقصده عندما نقول إن الدليل لم يدل على أن الأسماء المذكورة دالة على وجود صفات غير هذه السبعة، وهذا لا يعني حصر صفات الله تعالى في نفس الأمر بهذه الصفات السبعة، ولكن غاية ما نقوله هو أنه لا دليل تفصيليا على الصفات الزائدة تفصيلا، بل الدليل دلَّ إجمالا على أن كمالات الله تعالى غير متناهية... وأما ما ورد من نسبة الوجه واليد والعين إلى الله تعالى فراجع إلى ما ذكرناه من الصفات السبعة ولا يزيد عليها (حاشية الشيخ سعيد فودة)

(٢) إشارة إلى أن فعله تعالى بطريق الاختيار لا بطريق اللزوم كفعل العلة والطبيعة عندالفلاسفة والطبائعيين.

وهي من صفات التأثير

القدرة لها تعلقان اثنان فقط وهما صلوحي قديم تنجيزي حادث بالممكنات فقط لا الواجبات والمستحيلات[1]

ولا يلزم من عدم تعلق القدرة بهما عجز لأنها:

١. ليس من وظيفتها لأنهما إن تعلقتا بإيجاد الواجب لزم تحصيل الحاصل، وهذا باطل عقلا، وإن تعلقت بإعدام الواجب لزم قلب الحقائق، فالواجب لا يمكن أن يفنى، لأنه إن فَنِيَ أصبح غير واجب. ويستحيل أن يكون الواجب غير واجب. وكذلك المستحيل إن تعلقت بإعدامه لزم تحصيل الحاصل.

وإن تعلقت بإيجاده لزم قلب الحقائق وكلاهما باطل. فالمستحيل لا يقبل الوجود

٢. ولأنها لو تعلقت بهما لزم الفساد إذ يلزم عليه تعلقها بإعدام الذات العلية، وبسلب الألوهية عنها

الدليل على الصفة قوله تعالى : {إن الله على كل شيء قدير}

(١) لا يقال: يلزم من عدم تعلقهما بالواجبات والمستحيلات نسبة العجز إلى الله تعالى لقصور قدرته وإرادته عن التعلق بهما، لأنا نقول: لا عجزَ ولا قصورَ، وإن توهمهما بعض الأغبياء من المبتدعة، وذلك لأن العجز والقصور إنما يلزمان فيما يمكن أن تتعلق به القدرة والإرادة ولم تتعلقا به، أما ما لا يمكن أن تتعلقا به فلا يلزم فيه ذلك أصلا، ولا شك أن المستحيلات والواجبات لا يمكن تعليق القدرة والإرادة بهما لما علمت (غ) أي من لزوم انقلاب كل من المستحيل والواجب ممكنا، أو قلب الحقائق(حاشية الشيخ سعيد فودة)

وأجمع أهل السنة على أن الله تعالى متصف بالقدرة كونه قادرا

البرهان العقلي :

لو انتفى القدرة لما وُجد شيء من الحوادث والمشاهد هو العالم يثبت ذلك ولو لم يكن قادرا لما تأتى له الفعل؛ لأن الفعل لا يتأتى إلا لقادر.

الإرادة

إن تصرفه تعالى في الممكنات بمحض الإرادة والاختيار ولا باعث له على ممكن منها ولا إكراه ولا إجبار.

وحقيقة الإرادة صفة أزلية يتأتى بها تخصيص[1] الممكن[2] ببعض ما يجوز عليه على وفق العلم[3] فتأثير القدرة فرع عن تأثير الإرادة[1]

(١) مجاز عقلي من باب الإسناد إلى السبب وإلا فالمؤثر حقيقة هو الذات الأقدس

(٢) إشارة إلى فساد مذهب المعتزلة الذين خصصوا تعلق الإرادة بالخير دون الشر وبالصلاح والأصلح دون مقابليهما.

(٣) المعتزلة جعلوا تعلق الإرادة تابعاً للأمر فلايريد إلا ما أمربه من الإيمان والطاعة سواء وقع ذلك أم لا

فعندنا إيمان أبي جهل مأموربه غير مراد له تعالى لأنه تعالى علم عدم وقوعه وكفر أبي جهل منهي عنه وهو واقع بإرادة الله تعالى وقدرته

أما عند المعتزلة إيمانه هوالمراد لله تعالى لاكفره

وفساد هذا القول انه لزمهم وقوع نقص في ملك الله إذ وقع فيه على قولهم مالايريده تعالى.

والإرادة تتعلق بالممكنات فقط ، فلا بواجب ولا مستحيل [٢] كما لصفة القدرة آنفا.

لها تعلقان ، أحدهما صلوحي قديم والآخر تنجيزي قديم اما ما يقال عن التنجيزي الحادث فهو إظهارٌ للتعلق التنجيزي القديم.

تقتضي أمرا زائدا على القيام بمحلها، وهو مرادا يتأتى بها تخصيصه .

وهي من صفات التأثير في إختصاص أحد طرفي الممكن من وجود وعدم أوطول وقصر ونحوها بالوقوع بدلاً عن مقابله.

وأماسائر الصفات كالعلم والكلام والسمع والبصر فلايصح التخصيص بها لأن التخصيص تأثيروهذه الصفات ليست مؤثرة في متعلقاتها

ومع ذلك في الأظهر من مذهب الأشاعرة أنه لا يجوز إطلاق القول بأن الله تعالى أراد الكفر والمعصية وإن صح في الاعتقاد لأن الإطلاق يلزم فيه الأدب مع الله إذ ذلك يوهم أن المعصية حسنة مأمور بها !! مع اعتقاد أن لاخالق إلا الله وأن جميع الممكنات مراده تعالى.

(١) لأنه جل وعز لا يخصص بإرادته إلا ما علم من الممكنات خيرا كان أو شرا، فكل ممكن علم الله تعالى أنه يكون أو لا يكون فذلك مراده

(٢) لأن القدرة والإرادة لماكانتا صفتين مؤثرتين ومن لازم الأثر أن يكون موجوداً بعد عدم لزم أن مالايقبل العدم أصلاً كالواجب وما لا يقبل الوجود كالمستحيل. وإلا لزم قلب الحقيقة برجوع المستحيل عين الجائز فلا قصور أصلاً في عدم تعلق القدرة والإرادة بهما.

والدليل قوله تعالى (فعال لما يريد) وقوله ﷺ : "ما شاء الله كان وما شاء لم يكن" وأجمع أهل السنة على أن الله تعالى متصف بالإرادة.

البرهان العقلي :

لو لم يكن مريدا لما صح تقدم المتقدم من الحوادث والمخلوقات على المتأخر منها ولا تأخر المتأخر منها على المتقدم، إذ ليس المتقدم بأولى بالتقدم من المتأخر ولا المتأخر بأولى بالتأخر من المتقدم، ولما صح اختصاص كل جنس منها بصفته دون صفة صاحبه لاحتماله صفة صاحبه. فعلمنا بهذا أن المتقدم إنما تقدم على المتأخر وأن المتأخر إنما تأخر عن المتقدم وأن كل جنس من الأجناس إنما اختص بصفته دون صفة صاحبه بقصد الفاعل إلى ذلك وإرادته له.

تعلق القدرة والارادة بالممكنات

تتعلق القدرة والإرادة بكل من الأقسام الثلاثة للممكنات: ممكن وُجِدَ وانقضى وممكن موجود الآن وممكن سيوجد في المستقبل.

اما الممكن علم الله تعالى أنه لا يوجد نظرا لإمكانه الأصلي، هو تعلق صلوحي لا تنجيزي

كإيمان أبي جهل وغيره من الكفار الذين ماتوا على الكفر

العلم

صفة أزلية ينكشف بها لله كل معلوم على ما هو انكشافا لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه. ومعنى ينكشف أنه يتضح ذلك المعلوم لمن قامت به تلك الصفة ويتميز عن غيره اتضاحاً لاخفاء معه

صفة وجودية قائمة بذاته تعالى تتعلق بالشيء على وجه الإحاطة على ما هو به دون سبق خفاء

يتعلق تعلقا تنجيزيا قديما [(١)] بكل مايصح أن يعلم وهوكل واجبٍ وكل مستحيلٍ وكل جائز [(٢)]

تقتضي أمرا زائدا على القيام بمحلها معلوما يتضح به فليست من صفات التأثير

والدليل قوله تعالى (والله بكل شيء عليم) وقد أجمع أهل السنة على أن الله تعالى عالم بعلم.

البرهان العقلي :

لو لم يكن عالما لما ميز ما يوجده ويخلقه مما لا يوجده ولا يخلقه، ولاشتبهت عليه صفات المخلوقات على اختلاف أجناسها تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا

---

(١) ليس له تعلق صلوحي لأن من صلح لأن يعلم فليس بعالم في الحال.

(٢) مثال الواجبات ذاته وصفاته وأسماؤه فيعلمها على الحقيقة، مثال المستحيلات الزوجة والولد والشريك وسائر النقائص فيعلمها مستحيلة منفية عنه. ومثال الجائزات أنه يعلم سبحانه وتعالى جميع الجائزات ذاتَ الممكنات وصفاتها وأسماءها

القضاء والقدر

هذه المسألة لها علاقة بالثلاث صفات السابقة القدرة والارادة والعلم .

ما يربط القضاء بالقدر هو الارادة التنجيزية

ويفترقان بالعلم والقدرة التنجيزية

فالقضاء يتعلق بالعلم التنجيزي بينما القدر يتعلق بالقدرة التنجيزية

تعلق القدرة التنجيزي مرتب في التعلق والحصول على تعلق الإرادة التنجيزي

تعلق الإرادة مرتب على تعلق العلم في التعلق أيضا لا في الوجود، لأن الواقع أنهما قديمان

وهذا معنى قولهم يجب الإيمان بالقضاء والقدر

لأن حقيقة القدرة صفة أزلية يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه على وفق الإرادة

وحقيقة الإرادة صفة أزلية يتأتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه على وفق العلم

تعلق القدرة فرع عن تعلق الإرادة أي تابع له ومتأخر عنه في التعقل لا في الزمان بمعنى أن العقل لا يدرك قادرا إلا مريدا

كذلك تعلق الإرادة فرع عن تعلق العلم أي تابع له ومتأخر عنه في التعقل لا في الزمان أي أن العقل لا يمكن أن يتعقل مريدا إلا بشرط كونه عالما.

لذلك لا يلزم من قول أهل السنة الأشاعرة من ان الله خالق أفعال العباد كما شرحناها سابقا من الزام كون الانسان مجبور على فعله



الحياة

صفة أزلية تصحح لمن قامت به أن يتصف بصفات الإدراك. والمراد بصفات الإدراك السمع والبصر والعلم

ولا تتعلق بشيء أي لا تطلب أمرا زائدا على قيامها بمحلها

الحياة شرط عقلي في جميع صفات المعاني يلزم من عدمها عدم الإدراك ولا يلزم من وجودها وجود الإدراك ولا عدمه

والدليل : قوله تعالى (وتوكل على الحي الذي لا يموت)وقوله ﷺ : "اللهم يا حي يا قيوم". وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى حي بحياة.

البرهان العقلي :

إذا علمنا أنه عالم قادر مريد علمنا أنه حي لاستحالة وجود العلم والقدرة والإرادة من الموات

السمع والبصر

صفة أزلية ينكشف بها لله كل موجود. وانكشاف السمع يباين انكشاف البصر لا يزيدان على علمه في الانكشاف بل في حقيقتهما وتعلقهما الخاص بهما[1]

يسمع سبحانه ويرى في الأزل ذاته العلية وجميع صفاته الوجودية التي منها سمعه وبصره ويسمع ويرى مع ذلك فيما لا يزال ذوات الكائنات كلها وجميع صفاتها الوجودية كيف ما كان كل منهما

سمعه تعالى صفة من صفاته، وليس عضوا منه كما يتوهم المجسمة[2]

تعلقهما بذاته وصفاته الوجودية تنجيزي قديم، وبذوات الكائنات وصفاتها الوجودية تنجيزي حادث وصلوحي قديم.

وهي من صفات الانكشاف يسمع سمعه بسمعه ويبصر بصره ببصره كما أنه يعلم علمه بعلمه، لأن صفات الانكشاف تتعلق بأنفسها

وتعلقها بالموجود قديماً كان أوحادثاً إلا أنها في الشاهد مختصة ببعض الموجودات لتخصيصه تعالى بذلك

---

(١) وهو تعلقهما بالموجودات سواء كانت الموجودات قديمة كذاته العلية وجميع صفاته الموجودة، أو حادثة كذوات الكائنات وجميع صفاتها الوجودية

(٢) يقولون إن لله عينين وإن كل عين منهما يشار إليها إشارة غير ما يشار إلى الأخرى، وأن إحداهما على يمين الأخرى، فهذا تجسيم محض، تعالى الله عنه، وهو من افتراءات المجسمة. وأما نحن فنقول كما أن لله صفة هي العلم فله أيضا صفة هي السمع وسمعه بلا عضو ولا جارحة، كما هو في المخلوق، وكذا يقال في بصره (حاشية الشيخ سعيد فودة)

والدليل : قوله تعالى (وهو السميع البصير) وقوله ﷺ : "وإنما تدعون سميعا بصيرا". وأجمعت الأمة على أن الله تعالى سميع بصير

البرهان العقلي :

لو لم يتصف بهذه الصفات لزم أن يتصف بأضدادها التي هي الصمم والعمى والبكم، وهذه الأضداد هي نقائص لا تجوز نسبتها إلى المولى العظيم فالنقص عليه محال، بمعنى أنه ممتنع عقلا ونقلا، فلو لم يتصف بها لزم أن يتصف بأضدادها لأن المحل القابل للوصف لا يخلو عن الاتصاف به أو بمثله أو بضده، لكن اتصافه بأضدادها محال لأنها نقائص

رؤية الله

جازت رؤية المخلوقات لله تبارك وتعالى على مذهب أهل الحق وجاز سماعهم لكلامه القائم بذاته العلية مع أن الرؤية في الشاهد إنما جرت العادة بتعليقها بالأجرام وألوانها وأكوانها والسمع في الشاهد إنماجرت العادة بتعلقه بالحروف والأصوات ولما استحال دخول التخصيص في صفات المولى تبارك وتعالى لاستلزامه الافتقار إلى المخصص المستلزم للحدوث وجب تعميم تعلق صفاته تعالى بكل ماتصلح له لأنها واجبة فلا يمكن أن تتصف بمايقتضي حدوثها.

والقاعدة أن كل مايقبله الله تبارك وتعالى من الصفات الذاتية وكمالاتها فهو واجب لاستحالة اتصافه جل وعلا بالجائزات

الكلام

حقيقة الكلام هو المعنى القائم بالذات المعبر عنه بالعبارات المختلفات المباين لجنس الحروف والأصوات المنزه عن التقديم والتأخير من اختلاف المخارج منزه عن الكل والبعض واللحن والإعراب وسائر أنواع التغيرات المتعلق بما يتعلق به العلم من المتعلقات.

وكلام الله تعالى ليس بحروف لأن الحروف حادثة كلام الله ليس بصوت لأن الأصوات حادثة، والحروف والأصوات فيهما تقديم وتأخير .وليس بسرٍّ أيضا ولا جهر لأنهما من كلام الحوادث.

وكلام الله تعالى منزه عن ذلك وهو الحق و المعتمد عند أهل السنة.

كلام الله في كتبه

لما كانت حروف القرآن دالةً على كلامه تعالى أطلق على القرآن أنه كلام الله من باب تسمية الدال باسم المدلول عليه بتلاوة اللسان وكلام الجنان وكتابة البنان فهو موجود فيها فهماً وعلماً لاحلولا لأن الشيء له وجودات أربع وجود في الأعيان ووجودفي الأذهان ووجود في اللسان ووجود في البنان أي بالكتابة بالأصابع فالوجود الأول هوالوجودالذاتي الحقيقي وسائر الوجودات إنماهي باعتبار الدلالة والفهم وبهذا تعرف أن التلاوة غيرالمتلو والقراءة غير المقروء والكتابة غيرالمكتوب لأن الأول من كل قسمٍ من هذه الأقسام حادث والثاني منها قديم لانهاية له

يطلق على الكتب المنزلة على الرسل أنها كلام الله تعالى . لأنها ظهرت منه تعالى إحداثا وتركيبا، ولم يحدثها غيره، ولا يجوز أن يقال إن جبريل عليه السلام هو الذي ركب هذه الحروف في نفسه ثم أنزلها على سيدنا محمد ﷺ ، بل الله تعالى علم جبريلَ هذه الألفاظ وأمره بإنزالها على سيدنا محمد ﷺ

سمى الكتب السماوية بكلام الله، إما لأنها دالة على بعض مدلوله المترجم بها عنه وإما لأن الله تعالى خلق تلك الألفاظ وأنزلها على رسله بواسطة جبريل، فهي كلام الله بمعنى أنها مخلوقة لله وليست من تأليف الخلق

وهذه الألفاظ ليست هي نفس الصفة النفسية كما يتوهم البعض، بل هي دالة عليها دلالة عقلية أو عرفية، لأن الألفاظ مركبة وحادثة ، والصفة النفسية التي هي الكلام لا يجوز أن تكون كذلك، لأن الحوادث لا تقوم بالخالق عز وجل.

ومن هذا الباب يطلق على هذه الكلمات المنزلة على الرسل أنه كلام الله تعالى.

لا يجوز أن يقال كلام الله مخلوق أو حادث، ويقصد بكلام الله ألفاظ الكتب السماوية لئلا يتوهم من ذلك حدوث الكلام القديم

وكذا لا يجوز أن يقال القرآن مخلوق أو حادث لأن القرآن يطلق على اللفظ المنزل على نبينا ومولانا محمد ﷺ للإعجاز، وعلى صفة الكلام القائمة بذات الله تعالى، فربما يتوهم من إطلاق أن القرآن مخلوق أو حادث حدوث الصفة القائمة بذاته تعالى، نعم يجوز أن يقال ذلك في مقام التعليم. أي يجوز ذلك لئلا يسبق إلى الوهم أن هذه الحروف المركبة المنزلة على الرسل قديمة لا بداية لها.

الكـلام النفـسي لله تعـالى دال عـلى مـا لا يتنـاهى مـن جميـع الواجبـات [١] والجائزات [٢] والمستحيلات [٣] تعلُّقَ دلالة وإخبار [٤]. وأما الكلام المنزل على الرسل صلوات الله تعالى عليهم، فيدل على بعض مدلولات كلام الله تعالى النفسي، أي إن الكتب السماوية لا تدل على جميع معلومات الله عز وجل، ولا على جميع مدلولات كلامه النفسي فتلك الألفاظ ترجمة عن بعض مدلوله ولذا اختلف باختلاف الألسنة واللغات

كلام الله يطلق بالاشتراك على الحسي والنفسي الذي هو الصفة القديمة فهو حقيقة عرفية في كل، فالحسي ما كان بحرف وصوت مدلوله بعض مدلول الكلام النفسي القائم بذاته تعالى. والنفسي ما ليس بحرف ولا صوت ولا يوصف بتقديم ولا تأخير ولا تقسيم ولا بداية ولا نهاية، يتعلق بما يتعلق به العلم من المتعلقات وهو قديم ليس بمخلوق .

(١) مثال دلالة الكلام على الواجب قوله تعالى (قل هو الله أحد)

(٢) مثال دلالته على الجائز قوله تعالى (وربك يخلق ما يشاء ويختار)

(٣) مثال دلالته على المستحيل قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)

(٤) وتعلقه بالنسبة للواجب والمستحيل تنجيزي قديم وبالنسبة لأفعال المكلفين صلوحي قديم وتنجيزي حادث

والدليل : قوله تعالى (وكلم الله موسى تكليما) وقوله ﷺ "ما منكم من أحد إلا وسيكلمه ربه يوم القيامة ليس بينه وبينه ترجمان" وأجمعت أهل السنة على أن الله تعالى متكلم بكلام قديم أزلي.

البرهان العقلي :

أن كل عالم بأمر يصح أن يتكلم به والله تبارك وتعالى عالم بجميع المعلومات فصح أن له كلاماً مايتعلق بها

لو لم يتصف بهذه الصفة لزم أن يتصف بأضدادها التي هي البكم، وهذه الأضداد هي نقائص لا تجوز نسبتها إلى المولى العظيم فالنقص عليه محال، بمعنى أنه ممتنع عقلا ونقلا، فلو لم يتصف بها لزم أن يتصف بأضدادها لأن المحل القابل للوصف لا يخلو عن الاتصاف به أو بمثله أو بضده، لكن اتصافه بأضدادها محال لأنها نقائص

تكليم موسى

قال الله تعالى :

تكليم الله تعالى لسيدنا موسى عليه السلام كان بالكلام النفسي على التحقيق عند الأشاعرة وبعض الماتريدية خلافا للمعتزلة والبعض الآخر من الماتريدية، فتقسيم الكلام النفسي إلى أمر ونهي وخبر واستخبار ووعد ووعيد، إنما هو لتلك المدلولات التي يدل عليها الكلام الحسي وأما الصفة القديمة فيستحيل انقسامها

كلام الله تعالى للنبي موسى عليه السلام أنه أزال منه المانع حتى سمع كلامه القديم الذي ليس بحرف ولا صوت على مذهب الإمام الأشعري وأكثر أهل السنة، ثم رد عليه المانع فلم يسمع وليس أن الله تعالى ابتدأ كلامه لموسى ولا انعدام كلامه بعد رد المانع عليه لأن كلامه تعالى قديم والقديم لا يتغير ولا يتبدل

ثانياً : الصفات المعنوية

او أحكام صفات المعاني . الصفات المعنوية قال بها من أثبت الحال[1] والأحوال صفات قائمة بالذات زائدة على قيام صفات المعاني بها.[2]

أما الجمهور تبعا للامام الأشعري بنفي الحال، والمعنوية عندهم راجعة للمعاني لأنها اعتبارية، وهي عبارة عن قيام المعاني بالذات[1] لا أن لها ثبوتاً في الخارج عن الذهن[2]

(١) الامام الباقلاني . قالوا : إن مدلول الأكوان السبعة أي معناها من باب الحال فمدلول كونه قادرا عندهم حال قائمة بالذات العلية زائدة على قيام القدرة بذاته تعالى وهي مدلول القادرية عندهم أيضا، ومدلول كونه تعالى مريدا حال قائمة بذاته تعالى زائدة على قيام الإرادة بها

(٢) وقد مشينا نحن على هذا المذهب الأخير في هذا التهذيب تبعا للإمام السنوسي في أصل الكتاب وشرحه للأنصاري، ولذا عددنا فيها تلك الأكوان من الصفات، وأما على المذهب الثاني فلا تعد الأكوان السبعة لأن مدلولها الذي هو قيام صفات المعاني بالذات ليس في الحقيقة من الصفات بل هو أمر اعتباري أي أمر ثابت في ذهن المعتبر لا في الخارج عنه، وقد مشى الإمام السنوسي في عقيدته صغرى الصغرى على هذا المذهب وهو الأصح (حاشية الشيخ سعيد فودة)

وهي ملازمة لها بل الملازمة من الطرفين ووجه لزوم هذه الأكوان السبعة للمعاني أن كلا من المعاني صفة وجودية وكل صفة وجودية إذا قامت بموصوف قديم أو حادث لزم أن يكتسب منها حالا لا تثبت له عند عدم تلك الصفة منه، فمن قامت به القدرة لزم أن يكتسب حالا وهي أن يكون قادرا على ما تعلقت به تلك القدرة، ويعبر عن هذه الحال بكونه قادرا وبالقادِرِيَّة

وهي من الواجبات الذاتية عند الجمهور وليست من الواجبات العرضة الضرورية أي الجائز الضروري كما بينا سابقا.

---

(١) قالوا إن ثبوتها من المحال، وإن مدلول الأكوان السبعة هو قيام صفات المعاني بالذات العلية لا صفات زائدة عليه، فمدلول كونه قادرا عندهم هو نفس قيام القدرة بالذات وهو مدلول القادرية عندهم

(٢) وأما على مذهب غيره من القول بثبوت الأحوال وهي صفات ثبوتية ليست بموجودة ولا معدومة تقوم بموجود فتكون هذه الصفات المعنوية صفات ثابتة قائمة بذاته تعالى فلابد من ذكرهاإلا أنه لوحظ فيها كونها ملازمةً للسبع الأولى وكون الأولى عللا لهذه أي ملزومةً لها إذ لايصح اتصاف محل بكونه قادراً أوعالماً مثلاً إلا إذا قامت به القدرة أوالعلم وكذا الباقي ولذلك كانت سبعاً مثل الأولى

والفرق بين المعاني والمعنوية أن المعاني وجودية تعقل ذهنا وخارجا (أي: تقوم بموجود وليست موجودة بالاستقلال)[1] والمعنوية ثبوتية تعقل ذهنا لا خارجا.

ثالثاً : معرفة عشرين مستحيلا بحق الله

هي أضداد العشرين الواجبة السابقة بنفي كل كمال له تعالى نقص، يجب تنزيه الله عنه، وكل ما قدره العقل من نقص يستحيل على الله تعالى، فيجب علينا نفيه على العموم.

وهي مستحيلة في حقه سبحانه :

١. يستحيل عليه العدم وهو ضد الوجود
٢. يستحيل عليه الحدوث : و هو التجدد بعد العدم فكل من لم يكن ثم كان فهو الحادث
٣. يستحيل عليه طُرُوُّ العدم: وهو ضد البقاء وهو الانقضاء بعد الوجود أي الفناء
٤. يستحيل عليه المماثلة للحوادث : وهو ضد مخالفة الحوادث . والمماثلة عبارة عن المشابهة للحوادث في الذات والصفات والأفعال

أنواع المماثلة عشرة مستحيلة بحقه تعالى:

---

(١) ولا معدومة عدما صرفا بل هي واسطة بين الموجود والمعدوم، أي إنها لم تبلغ درجة الموجود ولم تنحط إلى درجة المعدوم، ولعدم بلوغها درجة المعدوم لا تمكن رؤيتها

الأول: يستحيل عليه أن يكون جرما [1]

الثاني : يستحيل عليه أن يكون عرضا يقوم بالجرم

الثالث : يستحيل عليه أن يكون في جهة لانها فرع عن المكان والتحيز

الرابع : يستحيل عليه أن يكون له هو جهة.

الخامس : يستحيل عليه أن يكون في مكان [2] لانه فرع عن التحيز

السادس : يستحيل عليه أن يكون في زمان [3]

---

(١) الجرم أخص من الذات والذات أعم، فكل جرم ذات وليس كل ذات جرما. والجرم يشمل الجسم المركب والجوهر الفرد.

(٢) لأن الله لو كان له مكان لكان جرما ولو كان جرما لانتفت المخالفة نفي المكان يستلزم نفي الحدود عن ذات الله تعالى، كما نص عليه أهل السنة.

الحدُّ معناه هو طرف الذات ونهايتها من جهة من الجهات، الذي عنده تبدأ ذات أخرى مفروضة أو موهومة، وهذا المعنى منفي عن الله تعالى مطلقا، فالله تعالى ليس لذاته حدود، ونهايات، لأن هذا يستلزم كون الذات جسما.

ومعنى المكان الذي نفيناه عن الله تعالى في المتن هو بمعنى الاستقرار على الشيء، فالله تعالى لا يجوز أن يقال إنه مستقر على العرش، ولا على غيره استقرار مماسة وجلوس، وهذا هو الذي يسميه المجسمة والذين ينتسبون إلى السلف بالاستواء، فهم يقولون إن الله تعالى مستو على العرش بمعنى مستقر عليه بمماسة، وهو نفس معنى الجلوس! وهذا المعنى باطل لا يقول به إلا المجسمة

(٣) لأن الله لو مرَّ عليه زمان لماثل الحوادث

السابع : يستحيل عليه أن يكون محلا للحوادث [(١)]

الثامن : يستحيل عليه أن يكون متصفا بالصغر [(٢)] لانه فرع عن الحجم والمقدار والحد

التاسع : يستحيل عليه أن يكون متصفا بالكبر [(٣)] في الحجم...

العاشر : يستحيل عليه أن يكون متصفا بالأغراض في الأفعال والأحكام [(٤)]

١. وإن كانت منزهة عن الغرض لكن لا تخلو عن حكمة وإن لم تصل إليها عقولنا، لأنها لو لم تكن لحكمة لكانت عبثا وهو محال عليه تعالى [(١)]

---

(١) مثل الحركة والسكون وغيرهما، لأن حدوث صفة يلزم منه حدوث الموصوف وهذا من أوجه المماثلة المستحيلة

(٢) فالصغر عبارة عن قلة الأجزاء والكبر عبارة عن كثرتها، لأن الصغر والكبر من خواص الأجزاء والله تعالى منزه عن هذا. وهو من أوجه المماثلة المستحيلة

(٣) الكبر بمعنى عظمة الشأن فهو واجب لله قال تعالى (فالحكم لله العلي الكبير) فهو كبر بمعنى عظم القدرة والسلطان لا بمعنى كبر الحجم كما يقوله المجسمة

(٤) ويستحيل على الله تعالى أن يتصف بالأغراض في الأفعال أو الأحكام والأغراض جمع غرض وهو الباعث (أي الحامل على فعل) لمراعاة المصالح ودفع المفاسد لأن ذلك بالنسبة إلى ذاته محال إذ لا يحتاج إلى جلب منفعة ولا دفع مضرة لأنه هو الغني عن كل ما سواه

المراد بالأفعال الإيجاد والإعدام والإعزاز والإذلال والإحياء والإماتة والإغناء والإفقار، والمراد بالأحكام أحكام الشريعة وهي الواجب والمندوب والمحرم والمكروه والمباح، فليس فعله لغرض ولا حكمه لغرض بل ذلك فضل منه أو عدل منه

والمصصح للتنزيه عن الغرض هو علم الله فمن سبق علمه بالشيء لا يفعل لغرض كحافر البئر لغرض استخراج الماء وقد لا يخرج منه! وهذا منزه عن الله لأن الله يعلم علما مطلقاً بما سيحصل منذ الأزل. وبما يترتب عليهما فلا تكون الأمور المترتبة على أفعاله وأحكامه حاملة له عليهما

٢. وأما بالنسبة إلى خلقه فلا تجب عليه مصلحة لهم ولا دفع مضرة إذ لا يجب عليه الصلاح والأصلح خلافا للمعتزلة، فالغرض على كل حال محال ولا يلزم من نفي الغرض العبث والسفه، لأن السفيه هو الجاهل بعواقب الأمور . وقد نفى الله السفه بقوله تعالى (أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا) ، وقال تعالى (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين)

٥. الافتقار والاحتياج فيستحيل عليه أن لا يكون قائما بنفسه

٦. التعدد والتركيب فيستحيل عليه تعالى أن لا يكون واحدا احدا

٧. ويستحيل على الله تعالى أن يكون معه شريك في الأفعال فلا تأثير لشيء من الكائنات في الأسباب العادية وغيرها لا بطبعها ولا بقوة جعلها الله فيه

---

(١) والفرق بين الغرض والحكمة أن الغرض يكون مقصودا من الفعل أو الحكم بحيث يكون باعثا وحاملا عليه والحكمة لا تكون كذلك ..

الحكمة ما يترتب على الفعل أو الحكم ولا يكون باعثا عليه كالركوب والزينة فإنهما الحكمة في خلق الله للخيل والبغال والحمير . وإنما لم تكن الحكمة باعثا لأن صاحبها يعلم قبل أن يصدر منه الفعل والحكم أنها تترتب قطعا على فعله وحكمه بخلاف صاحب الغرض فإنه يريد ويقصد من فعله وحكمه حصول غرضه ولا يعلم هل يترتب غرضه عليهما أو لا يترتب

مقابل صفة القدرة [١] وهذا من مفهوم الحكم العادي فهو اثبات أمر لأمر متوقفا على التجربة والتكرار بعكس الحكم العقلي الذي لا يتوقف على التجربة والتكرار . وغاية ما دلّت عليه العادة الرَّبط بين أمرين بأربع احتمالات :

١. ارتباط وجود بوجود الشبع بالأكل

٢. ارتباط عدم بعدم كعدم الغيوم بعدم المطر

٣. ارتباط وجود بعدم كالبرد بعدم لبس الثياب

٤. ارتباط عدم بوجود كعدم المرض بوجود الجراثيم

مع صحة التخلف وعدم تأثير أحدهما في الآخر ، والربط الذي حصل في الحكم العادي إنماهوربط اقتران ودلالة جعلية لاربط لزوم عقلي ولاربط تأثيرمن

(١) فلا تأثير للأسباب العادية في مسبباتها فلا تأثير للنار في الحرق ولا للطعام في الشبع ولا للسكين في القطع وهكذا فمن اعتقد أن شيئا منها يؤثر بنفسه فلا نزاع في كفره، ومن اعتقد أن شيئا منها يؤثر بقوة أودعها الله فيه فهو فاسق مبتدع، وفي كفره قولان والراجح عدم كفره، كمن اعتقد أن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية بقدرة أودعها الله فيه، ومن اعتقد أنه لا تأثير لشيء منها وإنما المؤثر هو الله تعالى لكن بينها وبين مسبباتها تلازم عقلي فمتى وجدت النار مثلا وجد الحرق، فهو جاهل بحقيقة الحكم وربما جره ذلك إلى الكفر، لأنه يؤديه إلى إنكار الأمور الخارقة للعادة كمعجزات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وكبعث الأجسام، فلا ينجو إلا من اعتقد أنه لا تأثير لشيء منها وأنه لا تلازم بينها وبين مسبباتها بأن اعتقد صحة التخلف فيمكن أن يوجد السبب ولا يوجد المسبب

أحدهما في الآخر فأشرنا إلى عدم الربط فيه بطريق اللزوم الذي يشبه اللزوم العقلي بقولنا مع صحة التخلف

وإحترز بقوله التكرر من الربط بين أمرين عقلاً أوشرعاً كالربط العقلي بين قيام العلم بمحل وبين كون ذلك المحل عالماً وكالربط الشرعي بين زوال الشمس ووجوب صلاة الظهر مثلاً فهذان الربطان لايسمى واحد منهما عادياً لعدم توقفه على تكرر

وقولنا بصحة التخلف في الربط بين العاديات احترازا لانكار بسبب هذه الجهالة البعث وإحياء الميت في القبر والخلود في النار مع استمرارالحياة لأن ذلك كله على خلاف العادة المستمرة في الشاهد.

الحكم العادي هو ربط اقتران جعلى يصح فيه التخلف وليس فيه ربط تأثيرأو لزوم . ومن قال بعكس ذلك بلايمكن فيه التخلف فإنه يصدق عليه أنه جاهل بالحكم العادي بناءً على القول الأظهر عند الأشاعرة أن الجهل بالصفة جهلٍ بالموصوف.

أفعال العباد

خلق أفعال العباد

لا يجوز التمثيل بين الله تعالى وبين العباد في شيء من الأمور لذلك لا تأثير للعباد وغيرهم من الأحياء في أفعالهم لقوله تعالى :{اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} وكل للعموم لا يجوز تخصيصها بمخصص لشاهد يعضد منها قوله تعالى {وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ} قال النووي [١] : "مذهب أهل الحق أن كل المحدثات فعل الله تعالى وخلقه سواء خيرها وشرها "فإن نسبة الخلق والتأثير لقدرة العباد تستلزم التشبيه، ونحن جزمنا أنها متعلقة بالفعل فلا بد إذن أن يكون تعلقها على وجه غير الخلق والتأثير، وهذا الوجه هو الذي سماه أهل السنة بالكسب [٢]

وهي قسمان اضطرارية واختيارية .

١. فالأفعال الاضطرارية هي التي يخلقها الله في الحي ولا يكون له فيها اختيار ولا قدرة كحركة الارتعاش فإن صاحبها مضطر ومجبور عليها فالرعشة تحدث

(١) شرحه على مسلم" ٦/ ٥٩"

(٢) قال الصاوي : وليس للعبد إلا مجرد الميل حالة الاختيار، ولذا طُلب بالتوبة والإقلاع والندم، واستحق التعزير والحدود، والثواب والعقاب، وهذا هو الكسب"(حاشية الصاوي على جوهرة التوحيد ص/ ٢٣٠)

على خلاف إرادته، ولا خلاف في أن الخالق للأفعال الاضطرارية هو الله تعالى وقد تفضّل سبحانه بإسقاط التكليف عن المضطر.

٢. الأفعال الاختيارية فهي التي يخلقها الله في الحي

١. ويكون له فيها اختيار

٢. ويخلق الله معها قدرة

وبيان ذلك أن الله تعالى إذا أراد خلق فعل اختياري في العبد مثلا كالقيام والقعود والمشي فإنه جل وعلا يخطره ببال العبد ويجعل لخلقه سببا وهو اختياره لذلك الفعل، أي إرادته له وميله إليه، فإذا اختاره وتوجه إليه خلقه الله فيه، وخلق له معه قدرة، وهي صفة وجودية تتعلق بالفعل الاختياري أي ترتبط وتقترن به من غير أن يكون لها فيه تأثير فهي كالأسباب العادية يخلق الله الفعل عندها أي معها لا بها، ولا يلزم من تعلقها بالفعل الاختياري تأثيرها فيه، لأن الصفة قد تتعلق ولا تؤثر كالعلم فإنه من الصفات المتعلقة ولا تأثير له فيما يتعلق به. بل الاقتران بين القدرة الحادثة والإرادة الحادثة وبين الفعل الحادث القائم بالعبد إنما يسمى كسبا أو فعلا أي لا على سبيل الخلق، لأن الخلق هو الإيجاد من العدم، والإيجاد من العدم لا يجوز إلا لله تعالى .

الخير والشر مخلوقان لله

لا يُنسب إلا الخير لله ولا يُنسب الشر إليه ومعلوم أن الله تعالى لا يرضى بالشرِّ المنع من نسبة الشر إلى الله تعالى إنما هو بسبب أن البعض قد يتوهم أن نسبة الشر إليه تعالى تقتضي أن يكون شريرا، ومع أن هذا باطل، لأن الشرير هو من اكتسب الشر لا من خلقه، والكسب فيه جهة اتصاف، والخلق مجرد فعل في الحقيقة لا صفة كما بينا قبل ذلك في صفات الأفعال، وقلنا إن قولنا "صفات الأفعال" إنما هو على سبيل التجاوز لأن الفعل في الحقيقية ليس صفة، فالصفة تقتضي أن تكون قائمة بالموصوف، والفعل لا يقوم بالله، لحدوثه. فلذلك فإننا نقول بمنع نسبة الشر إلى الله تعالى دفعا لما يتوهمه الناس من اقتضاء ذلك كونه تعالى شريرا، ومع بطلان هذا إلا أن الاحتياط في مثل ذلك ألزم، والمنع على سبيل الأدب، فيصرح في مقام التعليم أن الله خالق الشر والخير، ويبين عدم اقتضاء ذلك لكونه تعالى شريرا. واعلم أن بعض العلماء حقق أن الشر أمر لا وجود له، لأنه يرجع في الحاصل إلى عدم أمر ما. وبالتالي فليس مخلوقا أصلا، لأن المخلوق لا يكون عدميا. وبالتالي يتم الخروج مطلقا من الإشكال المشهور وهو أن الله إذا كان خالقا للشر فهو شرير. هذا مع أننا بينا أعلاه أن خالق الشر لا يقال عنه شرير بل مكتسب الشر هو الشرير

العبد مسيّر أم مخيّر

هل مجبور في صورة مختار ...

الجبر معناه صدور الفعل على خلاف الإرادة، فإذا كنا نقول أصلا بأن الفعل الاختياري لا يخلقه الله تعالى في العبد إلا موافقا لإرادة العبد المخلوقة فيه نتيجة لعلم الله تعالى، كما وضحناه في تعليقاتنا أعلاه، فكيف يقال إن العبد مجبور باطنا، مختار ظاهرا؟! بل هذا الكلام غير مستقيم، فكون الله تعالى خالقا في العبد إرادته وفعله وقدرته لا يستلزم مطلقا أن يكون العبد مجبورا، بل هذا هو الاختيار، لأنه تابع لإرادة العبد التي علمها الله تعالى منذ الأزل، وقد نبه إلى هذا العلامة المحقق الإمام السعد التفتازاني في شرح العقائد النسفية فقال: "فإن قيل: بعد تعميم علم الله تعالى وإرادته، الجبرُ لازم قطعا لأنهما إما أن يتعلقا بوجود الفعل فيجب أو بعدمه فيمتنع، ولا اختيار مع الوجوب والامتناع. قلنا: يعلم ويريد أن العبد يفعله أو يتركه باختياره، فلا إشكال. فإن قيل: فيكون فعله الاختياري واجبا أو ممتنعا وهذا ينافي الاختيار .. قلنا: ممنوعٌ، فإن الوجوب بالاختيار محقِّقٌ للاختيار لا مناف، وأيضا منقوض بأفعال الباري جل ذكره لأن علمه وإرادته متعلقان بأفعاله فيلزم أن يكون فعله واجبا عليه. "أهـ كلامه وهو في غاية الإفادة. ومعنى عبارته الأخيرة: " أي ومعلوم أن فعله غير واجب عليه، فيبطل كلامكم".

وهذه العبارة أعني "العبد مجبور في قالب مختار" قد فسرها الشيخ عليش في شرحه على السنوسية الكبرى فقال ما حاصله: العبد مجبور في الباطن ونفس الأمر على فعله الاختياري فإنه لا يمكنه تركه بعد خلق الشهوة والميل والإرادة والعزم عليه والقدرة عليه، وأما كونه مختارا للفعل والترك في الظاهر فلأنه بحسب الظاهر يفعل إن شاء ويترك إن شاء، وفي نفس الأمر والحقيقة لا فعل له، وإنما الفعل لله سبحانه وتعالى وحده لا شريك له. هكذا فسر الشيخ عليش هذه العبارة هو معنى حسن ولطيف. أي إننا يمكن أن نتصور أن يريد العبد بعد أن يترك فعله وذلك بعد العزم عليه وخلق الشهوة والميل الخ، ولكننا ندرك أن فعله في هذه الحالة واجب، لأن الفعل عند القدرة والداعية والإرادة واجب، وهذا يكون مخالفا لإرادته التي تصورنا وقوعها منه بعد ذلك

٨. يستحيل عليه العجز عن الممكنات: وهو ضد القدرة . يستحيل على الله تعالى العجز عن ممكن ما وإيجاد شيء ما في العالم مع كراهيته لوجوده أي عدم إرادته له تعالى، أو مع الذهول أو الغفلة أو بالتعليل (١) أو بالطبع (٢)

---

(١) وإنما مرادهم به التلازم بين أمرين عقلا أو شرعا أو عادة فإنهم يريدون بها المعرِّف كما هو معلوم في أصول الفقه، بخلاف العلة في كلام المعتزلة فإنهم يريدون بها المؤثر

(٢) الفرق بين التعليل والطبع عند القائلين بهما وإن كانا مشتركين في عدم الاختيار أن الإيجاد بطريق التعليل لا يتوقف على وجود شرط ولا انتفاء مانع إذ لا يتصور أن تتحرك اليد ويمنع مانع من تحرك الخاتم الذي فيها، بخلاف الإيجاد بطريق الطبع كإحراق النار فإنه يتوقف على

لو اتصف تعالى بالعجز لا يخلو إما أن يكون قديما أو حادثا :-

١. فإن كان قديما لزم أن لا يعدم لاستحالة عدم القديم. فلا يوصف المولى تبارك وتعالى بالقدرة لاستحالة جمع الضدين. وإذا لم يتصف بالقدرة فينتفي العالم، وهذا محال بالمشاهدة والعيان.

٢. وإن كان حادثا فإن اتصف بالعجز مع القدرة لزم الجمع بين الضدين

وإن اتصف بالعجز مع عدمها لزم حدوثها لأن كل من يطرأ عليه العدم حادث، ويلزم من حدوث الصفة حدوث الموصوف فينتفي العالم ونفي العالم محال بالمشاهدة

٩. يستحيل إيجاد شيء من العالم مع كراهته لوجوده فهو محال، لأن الكراهة العقلية ضد الإرادة

لا ملازمة بين الأمر والإرادة عند أهل السنة، بل بينهما عموم وخصوص من وجه فيتواردان في إيمان أبي بكر مثلا فإنه مأمور به ومراد لله، وتنفرد الإرادة في كفر أبي جهل وغيره من الكفار وينفرد الأمر في الإيمان منهم، فهم مأمورون بالإيمان ولم يُرِدِ الله تعالى وقوعه منهم لعلمه بعدم إرادتهم لذلك.

شرط وهو المس وانتفاء مانع وهو البلل. والفاعل بالتعليل والفاعل بالطبع عند القائلين بهما إنما يأتي منهما الفعل دون الترك، والفاعل بالاختيار هو الذي يتأتى منه الفعل والترك وهو مولانا سبحانه وتعالى لا غيره

١٠. يستحيل على الله تعالى إيجاد شيء من العالم بالتعليل بأن يكون ذاته تعالى علة في إيجاد المخلوقات من غير إرادة وقدرة

١. إن قلوا الذات قديمة يلزم قدم العالم لأن المعلول لا يتأخر عن علته
٢. وإن قلتم حادث فيفتقر إلى فاعل، والفاعل لا يكون عندكم إلا علة وهكذا. فيلزم الدور أو التسلسل وهما محالان

١١. يستحيل على الله أن يوجد شيئا من العالم بالطبع، وحقيقة الطبع عندهم ما يأتي منها الفعل دون الترك مع توقف على حصول شرط أو انتفاء مانع

قالوا مثال ذلك في الشاهد النار مع الإحراق. فإن النار طبيعتها الإحراق ولكن تتوقف على حصول شرط وهو المماسة وانتفاء مانع وهو البلل، فإذا حصل الشرط فيما لا يزال وجد العالم من غير إرادة فلا يلزمنا قدم العالم.

فقال لهم أهل السنة:

١. إن قلتم المانع قديم لزم أن لا ينعدم لاستحالة عدم القديم فلا يوجد العالم
٢. وإن قلتم حادث فيحتاج إلى مانع قبله فيلزم التسلسل وهو محال.

أما الشرط فلا يكون إلا حادثا على قولهم، فيحتاج إلى شرط آخر وكذلك شرط يحتاج إلى شرط فيلزم التسلسل وينتفي العالم وهو محال.

فإذا بطلت العلة والطبيعة تعين أن الله تعالى فاعل بالاختيار بالقدرة والإرادة.

والقول بالتعليل والطبيعة كفر بالإجماع. وقولهم إن النار طبيعتها الإحراق باطل إذ لا فاعل إلا الله وحده وهو الفاعل المختار.

١٢.ويستحيل الجهل عليه تعالى: وهو ضد العلم ويستحيل على الله تعالى الذهول وهو غيبوبة الشيء بعد العلم به، ويستحيل على الله تعالى الغفلة حالة إيجاده، والغفلة هي عدم العلم بالشيء مطلقا، أي إنه يستحيل على الله أن يوجد شيئا من العالم مع الغفلة أو الذهول

١٣.يستحيل عليه تعالى الموت: وهو ضد الحياة ، وكذلك يستحيل عليه ما في معنى الموت، مثل أن تكون حياته تعالى بروح أو نفس أو بأكل أو شرب أو نوم أو سنة أو غير ذلك من أوصاف الحوادث

١٤.ويستحيل عليه تعالى الصمم: ضد السمع، وحقيقة الصمم عدم السمع بالكلية بوجود آفة تمنع من ذاك ، وكذا يستحيل عليه تعالى ما في معنى الصمم ككونه يسمع الأصوات دون الذوات وكون سمعه بآذان أو صماخ أو غير ذلك، بل سمعه تعالى متعلق بكل موجود

١٥.يستحيل عليه تعالى العمى: ضد البصر وحقيقة العمى عدم البصر بالكلية بوجود آفة تمنع من ذلك . وكذا يستحيل عليه تعالى ما في معناه من المقلة والأجفان والحدقة وغير ذلك

١٦.يستحيل عليه تعالى البكم: وهو ضد الكلام وحقيقة البكم عدم الكلام بالكلية بوجود آفة تمنعه من ذاك (٢)، وكذا يستحيل عليه تعالى ما في معناه بأن يكون كلامه بحروف وأصوات وغير ذلك من الصفات الحادثة

رابعاً : ما يجوز في حق الله

١. يجوز في حق الله تعالى إيجاد كل ممكن أو تركه [١]

٢. لا يجوز فعل الممكنات جميعا دفعة واحدة وذلك :

١. لأن الممكنات لا نهاية لها فكل ما قدر العقل جوازه فهو ممكن وفعله دفعة واحدة يؤدي إلى فراغ ما لا نهاية له وهذا محال

٢.ولأنه يؤدي إلى فراغ قدرة الله تعالى، أي عدم قدرته على إيجاد ممكن آخر، لأنه قد أوجده

٤. يجوز بعثة الرسل وارسالهم فضل من الله على البشرية

٥. يجوز ثواب المطيع وعقاب العاصي وفق حكم الجائز العقلي كما شرحناها سابقاً

---

(١) الله تعالى فاعل مختار، وليس فاعلا موجَبا، فكل علاقة بين الله تعالى وبين مفعولاته، تنبني على العِلِّيَّةِ والمعلوليَّة المُبْطِلَة لكون الله تعالى فاعلا مختارا، فهي باطلة

٦. يجوز رؤية الله تعالى فيراه المؤمنون منزها عن الجهة والمقابلة والمكان وغير ذلك من الأمور العادية، فرؤيته تعالى جائزة وواقعة في الآخرة للمؤمنين وأما في الدنيا فجائزة عقلا ممنوعة شرعا لحديث "لن تروا ربكم حتى تموتوا"[١]

٧. يجوز مراعاة الصلاح والأصلح[٢]

٨. يجوز في حقه تعالى صفات الأفعال[٣] أي الايجاد والإعدام عبارة عن التعلقات التنجيزية أي التعلقات بالفعل للقدرة كإيجاد زيد بالفعل وإعدام

(١) روى الإمام البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (هل ترون قبلتي هاهنا ، فوالله ما يخفي علي ركوعكم ولا سجودكم إني لأراكم وراء ظهري) وفي مسند احمد بسند صحيح وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَى مِنْ خَلْفِي ، كَمَا أَرَى مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ . وعند مسلم إِنِّي وَاللَّهِ لَأُبْصِرُ مِنْ وَرَائِي ، كَمَا أُبْصِرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ
قال العلماء : مَعْنَاهُ أَنَّ اللَّه تَعَالَى خَلَقَ لَهُ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِدْرَاكًا فِي قَفَاهُ يُبْصِر بِهِ مِنْ وَرَائِهِ ، وَقَدْ اِنْخَرَقَتْ الْعَادَة لَهُ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَكْثَر مِنْ هَذَا ، وَلَيْسَ يَمْنَع مِنْ هَذَا عَقْل وَلَا شَرْع ، بَلْ وَرَدَ الشَّرْع بِظَاهِرِهِ فَوَجَبَ الْقَوْل بِهِ .
قَالَ الْقَاضِي : قَالَ أَحْمَد بْن حَنْبَل رَحِمَهُ اللَّه تَعَالَى وَجُمْهُور الْعُلَمَاء : هَذِهِ الرُّؤْيَة رُؤْيَة بِالْعَيْنِ حَقِيقَة " (النووي على مسلم ٤/١٤٩)

(٢) خلافا للمعتزلة في قولهم بوجوب الصلاح والأصلح، والمراد بالصلاح ما ضده فساد والأصلح ما ضده صلاح

(٣) عند الماتريدية صفة التكوين

عمرو بالفعل، وكلها حادثة لأنها جائزة، وكل جائز حادث حادثة وليست من الصفات القائمة بذاته تعالى حتى يلزم قيام الحوادث بذاته، وهو محال. وهي أثر للقدرة اي صادرة عنها و لأنها جائزة ، فالجائز لا يقوم بذاته تعالى.

يطلق عليها الحدوث بمعنى التجدد

انتهى بحمد الله